الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر –بسكرة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

دور البنك المركزي في تجديد السيولة في البنوك التجارية

دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة

– بن لاغة لمياء

الأستاذ المشرف

– مرغاد لخضر

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
– بن سماعين حياة	أستاذ	رئيسا	محمد خيضر بسكرة
– مرغاد لخضر	أستاذ	مقررا	محمد خيضر بسكرة
– سبتي وسيلة	أستاذ	مناقشا	محمد خيضر بسكرة

الموسم الجامعي: 2023 –2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر –بسكرة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

دور البنك المركزي في تجديد السيولة في البنوك التجارية

دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة

– بن لاغة لمياء

الأستاذ المشرف

– مرغاد لخضر

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
– بن سماعين حياة	أستاذ	رئيسا	محمد خيضر بسكرة
– مرغاد لخضر	أستاذ	مقررا	محمد خيضر بسكرة
– سبتي وسيلة	أستاذ	مناقشا	محمد خيضر بسكرة

الموسم الجامعي: 2023 –2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا لجلال وجهك الكريم

وعظيم سلطانك تباركت يا رب وتعاليت

سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا أنت العليم الحكيم،

وصلي وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

لا بد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة

تعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة

مع أساتذتنا الكرام

الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد

لتبعث الأمة من جديد

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة

"كن عالما، فإن لم تستطع فكن معلما،

فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم."

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

وأخص بالتقدير والشكر الأستاذ الدكتور **مرتاد لخضر**

ونشكر كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث وقدم لنا يد العون

كما أشكر لجنة المناقشة كل بإسمه

والشكر موصول إلى الأستاذة : خبيزة أنفال

على تزويدها لنا بالمذكرات والمعلومات

إهـــداء

بسم الله الذي خلق السموات والأرض،

بسم العلي الواحد الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفؤا أحد.

اللهم صلي وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أهدي عملي هذا المتواضع إلى:

قرة عيني، إلى من كان مصدر الدعم والعطاء

أمي الغالية جعل الله مثواك الجنة

إلى أغلى ما أخذ القبر مني، من كان مصدر قوتي والأمان

والدي الغالي، لقياك في الجنة إنشاء الله

إلى قطعة من قلبي خالي العزيز مزهود عباس وزوجته الحنونة

زوجي الغالي، رفيق دربي، سندي في الحياة

الغوالي أبي الثاني: بن اسماعيل لزهر

أمي الثانية: بن اسماعيل فطيمة

حفظهما الله

إخوتي: محمد وزوجته، محرز

أخواتي: صبرينة، سهام، نزهة

ابني الذي لم أنجبه نزيم، ابنتي الغالية علياء لجين

أبناء أختي: عائشة، سلمى، ليديا، عبد الرحمان

إلى أختاي العزيزات، مؤنساتي: مريم ونسرين

إلى الغاليات جيهان، دعاء، ألاء

الملخص:

تعتبر البنوك التجارية أكبر المؤسسات المالية انتشارا في معظم اقتصاديات العالم إذ أنها تلعب دورا رئيسيا وحيويا في توفير الأموال والخدمات البنكية لمتطلبات التنمية، حيث تسعى هذه البنوك لتطوير خدماتها من خلال ابتكارات جديدة لضمان بقائها واستمرارها.

وتعتبر السيولة جد ضرورية لاستمرار صلاحية أي مؤسسة مصرفية، وقصد تخطي مشكل عدم توفر السيولة، يتطلب الأمر من البنوك أن تسعى جاهدة لتطبيق مختلف الإجراءات للحفاظ على مستوى السيولة المطلوب لتفادي الوقوع في العجز المالي، وهذا بدوره ما يجعل البنوك التجارية تواجه مسألة تجديد السيولة وهي من المسائل المعقدة بصورة عامة، فانخفاضها يؤدي إلى عدم توفر السيولة لمقابلة احتياجات المودعين والدائنين، فتضطر البنوك التجارية اللجوء للبنك المركزي الذي يعتبر أهم المؤسسات الاقتصادية في أي دولة، وهو الأداة الفعالة التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة الاقتصادية وخصوصا السياسة النقدية من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتصحيح الاختلالات في الاقتصاد الوطني.

ولقد جاءت الدراسة متناولة موضوع دور البنك المركزي في تجديد السيولة في البنوك التجارية، ومن أجل إسقاط الدراسة النظرية على الواقع التطبيقي، قمنا بإجراء دراسة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADRوكالة بسكرة، قصد معرفة كفاءته المالية والآليات المستخدمة من قبل المركزي لتجديد السيولة في البنك.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، البنوك التجارية، السيولة، تجديد السيولة.

Summary:

Commercial banks are considered the most widespread financial institutions in most of the world's economies, as they play a major and vital role in providing funds and banking services for development requirements, as these banks seek to develop their services through innovations to ensure their survival and continuity.

Liquidity is considered very necessary for the continued viability of any banking institution, and in order to overcome the problem of lack of liquidity, banks are required to strive to implement various measures to maintain the level of liquidity required to avoid falling into a financial deficit, and this in turn makes commercial banks face the issue of replenishing liquidity, which is one of the most important aspects of liquidity. Complex issues in general, as its decline leads to a lack of liquidity to meet the needs of depositors and creditors, forcing commercial banks to resort to the central bank, which is considered the most important economic institution in any country, and it is the effective tool by which the government intervenes to influence economic policy, especially monetary policy, by pushing the wheel of development. Economic and correcting imbalances in the national economy.

The study dealt with the topic of the role of the Central Bank in replenishing liquidity in commercial banks, and in order to project the theoretical study into practical reality, we conducted a study at the level of the Bank of Agriculture and Rural Development BADR, Biskra Agency, in order to know its financial efficiency and the mechanisms used by the Central Bank to replenish liquidity in the bank.

Keywords: central bank, commercial banks, liquidity, replenishing liquidity.

قائمة الجداول والأشكال والرسومات البيانية

1- قائمة الجداول

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	تطور نسبة الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	33
02	تطور معدل الاحتياطي الإلزامي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019	40

2- قائمة الأشكال

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	الوظائف الأساسية للبنوك التجارية	20
02	العناصر المكونة للسيولة البنكية	24
03	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة بسكرة	56

3- الرسومات البيانية:

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	تطور معدل الاحتياطي الإلزامي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019	41

1- مقدمة:

يعتبر القطاع البنكي عصب النشاط الاقتصادي، ليس لدوره في تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمار بل لكونه أحد الأدوات الهامة لتوجيه الاقتصاد، فبفضل اتساعه وتشعب أنشطته أصبح تطوره وسلامته ومتانته معيارا للحكم على سلامة الاقتصاد وقابليته لجذب رؤوس الأموال محليا كانت أو خارجيا، ويعتبر البنك المركزي المحور الرئيسي للنظام البنكي وذلك لما يقوم به من إجراءات وتدابير للحفاظ على الاستقرار المالي وتحقيق التوازن للنشاط الاقتصادي، وبالتالي تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

تحتل البنوك التجارية مكانة جوهرية في الجهاز المصرفي وفي الاقتصاد ككل، فنجد البنك المركزي يعتبر البنوك التجارية المحرك الأساسي للنشاطات الاقتصادية لأية دولة.

والبنوك التجارية مؤسسات نقدية تهدف إلى تعظيم أرباحها وذلك بالتوفيق بين السيولة، الربحية والمخاطرة وهذا يظهر جليا من خلال الوظائف التي تقوم بها والتي تساهم وبشكل كبير في استمرار عجلة النشاط الاقتصادي وخاصة دور الوساطة المالية الذي تلعبه بين ذوي الفائض المالي وذوي العجز المالي من خلال عمليتي تلقي الودائع وإقراضها.ومع استمرار البنوك التجارية بالقيام بهذا الدور نتيجة للتطور الهائل الذي شهدته الأوضاع الاقتصادية إضافة إلى تزايد الطلب على الائتمان المصرفي، أصبحت البنوك التجارية تطمح نحو تعظيم أرباحها بشكل كبير وبذلك تطورت وظائفها لتصبح من إحداث التوازن بين ذوي الفائض وذوي العجز إلى خلق نقود ائتمانية تؤثر بها على المعروض النقدي في الدولة الذي يعتبر القلب النابض للاقتصاد في أي دولة ولذلك فإن السلطة النقدية بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي.تشدد من رقابتها على البنوك التجارية وعلى حركة النقود الائتمانية من خلال أدوات الرقابة النقدية، واشتقاق النقود أو ما يعرف بخلق النقود ظاهرة حديثة تنفرد بها البنوك التجارية عن غيرها تحكمها عدة عوامل: نسبة الاحتياطات النقدية القانونية، حجم التسرب النقدي، السياسة الائتمانية للبنوك للتجارية ....الخ.

حيث أن أي إشاعة عن عدم وجود السيولة لدى البنوك التجارية يدفع بالمودعين إلى سحب أموالهم، ومن ثم سحب ثقتهم من البنك، الأمر الذي يعرضه للإفلاس، إذا فالسيولة مهمة للبنك لمواجهة التزاماته بشكل فوري، حتى لا تؤثر على أنشطته المختلفة.

وترجع أهمية السيولة بالنسبة للبنوك التجارية إلى جلب عدد اكبر عدد ممكن من العملاء للبنك نتيجة لقدرته على دفع متطلبات السيولة لمقابلة طلبات سحب أصحاب الودائع والقروض أو لمقابلة التزامات البنك في مواعيد استحقاقها دون تأخير. كما تعتبر السيولة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في تقييم البنوك والمفاضلة بينها.

وفي إطار رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، من جهة متابعة تطور السيولة في الاقتصاد والتحكم في الوضعية النقدية للجهاز البنكي، شدد بنك الجزائر على ضرورة التحكم في مستوى السيولة البنكية وذلك عن طريق تفعيل دور أدوات السياسة النقدية في امتصاص الفائض عن طريق أداة الاحتياطي الإلزامي وتسهيلة الوديعة المغلة للفائدة وأداة استرجاع السيولة، أو تمويل النقص في السيولة عن طريق أداتي إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة.

2- إشكالية البحث:

وتتركز إشكالية بحثنا حول السؤال الرئيسي وهو:

ما هو دور البنك المركزي في تجديد السيولة في البنوك التجارية؟

التساؤلات الفرعية:

وانطلاقا من السؤال الرئيسي تم اشتقاق مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تدعم البحث من بينها:

- ما المقصود بالبنوك المركزية، ما هي وظائفها؟
- ما المقصود بالبنوك التجارية وفيما تتمثل وظائفها؟
- ماهية السيولة؟
- كيف يعمل البنك المركزي على تجديد السيولة في البنوك التجارية؟

3- الدراسات السابقة:

- عبد الغني قواوسي، تجديد السيولة في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بريكة- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، 2013-2014.
- بن مبروك نور، حمري أماني، إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة قالمة- مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة، تخصص: مالية المؤسسة، 2022-2023.
- توفيق قسمية، تأثير السياسة المالية على القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة وإدارة محلية، 2015-2016.

4- فرضيات الدراسة:

في ضوء إشكالية البحث اعتمدنا على مجموعة من الفرضيات نذكر منها:

- البنك المركزي من أهم المؤسسات الاقتصادية في أي دولة، وهو الأداة الفعالة التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة الاقتصادية وخصوصا السياسة النقدية.
- السيولة أداة وظيفية لجذب المستثمرين للبنوك التجارية.
- يتم تجديد السيولة في البنوك التجارية عن طريق عدة وسائل منها الودائع بمختلف أنواعها والاستثمارات.
- تعمل البنوك التجارية على تطوير إمكانياتها ووسائلها بجمع الأموال من مصادر مختلفة.
- البنك المركزي باعتباره الركيزة الأساسية في الجهاز المصرفي ويتمتع بالشخصية الوطنية والاستقلال المالي يسند له دور تجديد السيولة في البنوك التجارية.

5- منهجية الدراسة:

بالنظر لأهمية موضوع الدراسة، وبهدف الإلمام ومعالجة الموضوع من مختلف جوانبه والإحاطة بكل أبعاده، والإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار صحة الفرضيات الموضوعة فإننا اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي:

المنهج الوصفي واعتمدناه لإعطاء صورة وصفية للجوانب النظرية وخاصة المتعلقة بالبنوك المركزية، البنوك التجارية وكذا السيولة، أما المنهج التحليلي تم استخدامه عند التحليل والاستنتاج من خلال الاستعانة بالجداول والملاحق، وأيضا أسلوب دراسة حالة عند تناول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة كبنك تجاري يمكن إسقاط موضوع الدراسة عليه.

6- تصميم البحث:

للإحاطة بإشكالية الدراسة ولتحقيق الأهداف المرجوة منها قمنا بتقسيم العمل إلى فصلين وخاتمة.

الفصل الأول تحت عنوان الإطار المفاهيمي للبنوك المركزية والبنوك التجارية، أما الفصل الثاني كان تحت عنوان دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة.

7- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوعا يمس جوهر أعمال البنوك على مختلف مستوياتها، سواء كانت عامة أو خاصة، وتتمثل في:

- أهمية السيولة في البنوك التجارية.
- معرفة كيفية تكوين السيولة في البنوك التجارية.
- مكانة البنوك التجارية باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني.
- دور البنك المركزي وعلاقته بالبنوك التجارية.
- آليات بنك الجزائر لتجديد السيولة في البنوك التجارية.

8- خطة مختصرة للدراسة:

من أجل تسهيل الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة ومختلف التساؤلات الفرعية، تم تقسيم الموضوع إلى فصلين:

الفصل الأول تناولنا فيه الجانب النظري للموضوع والذي كان بعنوان الإطار المفاهيمي للبنوك المركزية والبنوك التجاري، والذي قسم بدوره إلى أربعة مباحث، المبحث الأول تطرقنا إلى نشأة البنوك المركزية، مفهومها، وظائفها، خصائصها، المبحث الثاني كان حول مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية بما فيها نشأة البنوك التجارية، مفهومها، خصائصها ووظائفها، أما المبحث الثالث عالجنا فيه أساسيات حول السيولة وإدارتها بما فيها من مفهوم السيولة ومكوناتها، خصائص السيولة وأهميتها، العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية وأبعادها، مخاطر السيولة المصرفية، إدارتها وضوابط الحد منها، معايير قياسها، والمبحث الرابع والأخير في هذا الفصل حول دور البنك المركزي في تجديد السيولة في البنوك التجارية عن طريق سياسة إعادة سعر الخصم، سياسة السوق المفتوحة، سياسة تغيير النسب القانونية للاحتياطي الإلزامي.

الفصل الثاني وهو الجانب التطبيقي لدراستنا، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة، بما فيه من نشأته، مفهومه، مراحل تطوره، موارده وكيفية تنميتها، طرق تحديد السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة.

وأخيرا خاتمة عامة بمثابة حوصلة على الموضوع يتضمن مجموعة من النتائج المستخلصة والتوصيات المقترحة.

الفصل الأول

مقدمة الفصل:

نشأت البنوك كمحصلة لظروف اقتضتها التطورات الاقتصادية والمالية، باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال ما تقدمه منتسهيلات ائتمانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة والتوسط في تيسير التبادل بينهما. وفي ظل المخاطر التي تواجهها أخذت مشكلة الإدارة البنكية بالتنامي والتعقد في ظل البيئة المتغيرة للأعمال وخصوصا بيئة العمل البنكي، لذا تسعى جاهدة إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية في ظل مناخ يؤمن لها تحقيق تلك الأهداف وبأقل المخاطر.

تعرف البنوك على أنها أشخاص معنوية، تلعب دورا أساسيا في توفير الأموال نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية وازدياد الحاجة إليها في كل مرحلة من هذا التطور، حيث تقوم تلك البنوك بدور هام في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تجميع وتعبئة الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي وتوجيهها في شكل قروض وسلفيات إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يترتب عليه تأمين السيولة المناسبة بالمبلغ المطلوب وفي الوقت اللازم.

ويعتبر البنك ذو سيولة إذا كانت لديه القدرة الحالية على توفير الأموال بالتكلفة الملائمة، وفي الوقت المناسب الذي يحتاج فيه إلى السيولة. هذا يعني أن البنك إما أن يكون لديه الأموال السائلة الآن، أو أن يكون قادرا على الحصول عليها عند الحاجة وبالسرعة المطلوبة، وذلك من خلال الاقتراض من الغير، بيع موجوداته، أو اللجوء إلى البنك المركزي، وعليه وللتعرف أكثر على هذا الموضوع تم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: التأصيل النظري للبنك المركزي

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية

المبحث الثالث: أساسيات السيولة وإدارتها

المبحث الرابع:: البنك المركزي وتحديد السيولة في البنوك التجارية

المبحث الأول: التأصيل النظري للبنك المركزي

إن لفظ البنك المركزي Central Bank لم يظهر للوجود إلا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وكان يعرف فيما سبق باسم بنك الإصدار، كما يعتبر البنك المركزي منشأة مصرفية لا تضع الربح في اعتبارها بقدر ما تهدف إلى تدعيم النظام الاقتصادي في الدولة، فإنها تمثل أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد والائتمان وتتولى إصدار الأوراق النقدية، وبالتالي فإن البنك المركزي يجب أن يكون مملوكا للدولة.

لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على نشأة، مفهوم، وظائف، وخصائص البنك المركزي.

المطلب الأول: نشأة البنوك المركزية

كان ظهور ونشأة تأسس البنوك المركزية بشكل كبير نسبيا متأخرة عن ظهور البنوك التجارية، إذ أن السيطرة على عملية الإصدار النقدي كانت الدافع الأقدم الذي يقف وراء تأسيس البنوك المركزية حيث عدم سيطرة الدول على الإصدار الذي تقوم به البنوك التجارية والذي وصل أحيانا إلى حد الإغراق، كان في مقدمة الأمور التي جعلت من حكومات تلك الدول إلى توحيد جهة الإصدار أو جعلها خاضعة لسلطة معينة، كانت تلك هي بدايات ظهور البنوك المركزية.

كذلك من دوافع تأسيس البنوك المركزية هو توحيد السلطة النقدية لتكون متركزة في جهة واحدة تسهل عليها عملية السيطرة على النشاط النقدي والمصرفي أثناء الأزمات الاقتصادية التي تحتاج بلدانها. إضافة إلى ذلك دعم تلك البنوك بحسابات الحكومة وحفظ احتياطات ومركزها المالي.

ومن أوائل البنوك المركزية نشأة في العالم نذكر أهمها:

أ- البنك المركزي السويدي: تعد السويد أولى الدول الأوربية التي مارست بنوكها التجارية أعمال الصيرفة المركزية، حيث يعد بنك الدولة في السويد SverigesRiksbankمن أوائل البنوكالتي قامت بوظائف البنك المركزي إذ منحته الحكومة السويدية امتياز إصدار النقود، ولقد تأسس هذا البنك في 30 تشرين الثاني من عام 1656 بوصفه بنكا خاصا ثم أعيد تنظيمه ليصبح بنكا عاما عام 1668 حيث تطور مساره حتى أمسى هو البنك المركزي وتمتع باحتكار إصدار النقود الورقية وأصبح ذلك قانونيا عام 1809.(الغالبي، 2015، صفحة 27).

كما تأسست مجموعة بنوك Enskida Banksدون قانون عام 1830 إلا أنها خضعت فيما بعد لقانون صدر عام 1864 ومنحها حق الإصدار لكن لم يدم طويلا إذ صدر قانون جديد عام 1887 استمر لمدة عشر سنوات نظم عملها ومن ثم نزع منها امتياز الإصدار بعد ذلك من خلال زيادة الضريبة التي تستوفيها الحكومة على امتياز الإصدار مما اضطره يعترف بحق الإصدار لبنك الدولة.

لذلك اتبعت السويد تركيز سلطة الإصدار بيد مؤسسة وحيدة ، يعين الملك محافظ هذا البنك وتنتخب السلطات التشريعية المدراء الآخرين فيه، وقد نجح في صياغة سياسته النقدية وإدارتها وقيادة النظام المالي في السويد بنجاح واستقلالية. وانسجاما مع اتفاقية الاتحاد النقدي بين الدول الاسكندينافية (السويد، الدنمارك والنرويج) التي عقدت عام 1873 جاء تبني قاعدة الذهب وإصدار عملة موحدة للدول الثلاث عرفت باسم الكرون Krona، وبقيت العملة السويدية مغطاة بالذهب حتى عام 1931 حيث يمكن استبدال الأوراق النقدية ذهبا وظل هذا الالتزام ساري المفعول حتى عام 1975, وفي العقد الأول من القرن الجديد ركز البنك على قسم الاستقرار المالي وقسم السياسة النقدية أكثر من غيرها منالأقسام في البنك .

البنك المركزي الانجليزي: كانت انجلترا خاصة مدينة لندن من بعد منتصف القرن السابع عشر مصدرا للأفكار،حيث طرح وليم باتريسون William Patrisonمحاولات جدية لتأسيس بنك عام 1691 وما بعده وتم تأسيس البنك الانجليزي عام 1694 ، إذ كان اول مصرف مركزي أسس من قبل دمعية دائني الحكومة وكان دوره كمصرفي للحكومة ولإدارة الدين.(الغالبي، 2015، صفحة 28).

وقد تطور عمل هذا المصرف بحيث حصل على حق قبول الودائع وإصدار البنكنوت الاسمية، ولم يكن البنك الوحيد في إصدار النقود بل أن هناك العديد من البنوك المحلية تصدر أوراقها النقدية،واتجهت بنوك الإصدار هذه إلى الفشل بسبب الصعوبات التجارية في عقدي العشرينات والثلاثينات من القرن التاسع عشر مما جعل البنك يأخذ دور مقرض الملجأ الأخير لمنح المزيد من الاستقرار خلال الأزمات المالية.

وفي عام 1931 تركت المملكة المتحدة قاعدة الذهب نهائيا وتم تحويل احتياطات البنك من الذهب والعملات الأجنبية إلى الخزينة العامة ولكن إدارة هذه الاحتياطات بقيت بيده.

وبعد الحرب العالمية الثانية في عام 1946 تم تأميم البنك وبقي هو وكيل الحكومة ومدير ديونها ومستشارها المالي.

ج- البنك المركزي الفرنسي: كان تأثير الاسكوتلاندي جون لو John lawواضحا ففي بداية نشوء النظام المصرفي الفرنسي إذ أنه توسع في إصدار الائتمان بالأذونات المصرفية بحجة زيادة هذه الأذونات يعني زيادة في كتلة رأس المال وأغناء فرنسا، والتي تعرضت للانخفاض لاحقا حيث أفلس البنك الحكومي الذي أسس عام 1716لإصدار البنكنوت. وبعدها أسس مصرف للإصدار عام 1776 وفي 1793 أسست ثلاث مصارف إصدار خاصة، وفي عام 1800 بأمر من نابليون بونابارت تم تأسيس بنك فرنسا لتعزيز النمو في إعقاب الركود العميق إبان الثورة الفرنسية.(الغالبي، 2015، صفحة 31)

كان بنك فرنسا يسمح باستبدال الأوراق النقدية عند الطلب بالذهب وهذا ما يسمى بنظام الحد الأقصى للإصدار، كما تم استبدال هذا النظام بنظام التغطية الجزئية البالغة 35% ذهبا لكل الأوراق النقدية المصدرة.

وبعد عام 1936 قررت الحكومة أنه ليس من المصلحة العامة أن يحكم البنك قانون الشركات الخاصة لذا أصدرت قانونا في 24تموز 1936 أتاح للحكومة المزيد من التدخل في إدارة البنك. كما تم إصدار قانون تأميم البنك في الثاني من كانون الأول عام 1945 بعد تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني.

وفي الرابع من آب 1993 صدر قانون الذي كان نقطة تحول في تاريخ بنك فرنسا لضمان استمرارية وترسيخ السياسة النقدية بتحريرها من الاعتبارات قصيرة الأجل وبالتالي تعزيز مصداقيتها والالتزام الواضح باستقرارية الأسعار عند المستوى المرغوب، وتعد استقلالية البنك المركزي الحل المؤسسي الأفضل للتحرك باتجاه الاتحاد النقدي الأوربي الأمر الذي يجعل من هذا الإصلاح هو الأكثر ضرورة إذ انه هيأ الأرضية المناسبة لفرنسا من دول قيادة تشكيل الاتحاد الأوربي وإصدار عملته الجديدة (اليورو Euro).(الغالبي، 2015، صفحة 33)

المطلب الثاني: مفهوم البنوك المركزية ووظائفها

الفرع الأول: مفهوم البنوك المركزية

لم تكن تسمية البنك المركزي تطلق في الأصل على هذا النوع من البنوك، بل كانت تسمى باسم الدولة القائمة فيها مثل: بنك فرنسا، بنك انجلترا، بنك السويد، وأحيانا اسم البنك الوطني أو البنك الأهلي أو البنك الاحتياطي كما في الهند، ويأتي هذا الاختلاف تبعا لاختلاف الأهمية الممنوحة لهذه الوظيفة أو تلك حسب البلد أو ظروف النشأة. وعلى الرغم من هذا الاختلاف فإن التسمية الغالبة في معظم الدول هي البنك المركزي.

ولقد اختلف الاقتصاديون في تعريفاتهم للبنك المركزي، فكل تعريف يركز على إحدى الوظائف دون سواها وفيما يلي سنحاول ذكر بعض هذه التعاريف:(صباح، 2019، صفحة 7) .

تعرف فيرا سميث "Vera Smith " البنوك المركزية بأنها نظام مصرفي يتولى فيه بنك واحد إما الاحتكار الكامل أو الجزئي لإصدار الأوراق النقدية، ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن Vera Smithعرفت البنوك المركزية من خلال وظيفة إصدار الأوراق النقدية.

بينما يعتقد شو"Show"أن الشيء الحقيقي وفي نفس الوقت هو وظيفة البنك المركزي هي مراقبة الائتمان.

أما "Denise Thouzat" فيعرف البنك المركزي بأنه: "مؤسسة تتخذ موضع المركز في نظام الدفع بهدف ضمان النظام ولمراقبة التوسع في الكتلة النقدية، وهو مؤسسة جديرة بإعطاء الثقة في نقود الدولة".

كما أن هاوتري" Hawtrey" يؤكد في تعريفه للبنك المركزي على وظيفته كملجأ أخير للإقراض، وأشار أن امتياز إصدار النقود أعطى البنك ميزة عظيمة في مواجهة مسؤولياته كملجأ أخير للإقراض.

بينما " Elkin Kisch" فقد اعتبر أن الوظيفة الأساسية للبنوك المركزية هي تحقيق الاستقرار في النظام النقدي.

وعرف سايرز" Sayers" البنك المركزي بأنه عضو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة، وبواسطة إدارة هذه العمليات المالية للحكومة يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية مما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة.

وعرفه جونسي " Jauncey" أنه البنك الذي يعتبر المقاصة هي العملية الرئيسية له. ويتضح من هذا التعريف أن وظيفة إجراء التسويات بين حسابات البنوك هي الأساس لتعريف جونسي.

كما عرف " De Kock" البنك المركزي على أنه: هيئة تقنن وتحدد الهيكل النقدي والمصرفي وذلك من خلال قيامه بوظائف متعددة، كتنظيم العملة، إنجاز العمليات المالية الخاصة بالحكومة، احتفاظه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، الاحتفاظ بالاحتياطات من العملات النقدية ،القيام بخدمة البنوك التجارية، قيامه بدور المقرض للبنوك التجارية، إنجاز أعمال المقاصة بين البنوك التجارية والقيام بمراقبة الائتمان وفقا لمتطلبات الاقتصاد الوطني ولأغراض تنفيذ وتحقيق السياسة النقدية العامة التي تتبناها الحكومة.

ويتضح من التعاريف السابقة أهم تعريف وأشمله ما جاء به " De Kock" فهو تعريفجامع و شامل لوظائف البنك المركزي ، بخلاف التعاريف الأخرى التي ركزت على وظيفة واحدة أو وظيفتين من وظائف البنك المركزي.(صباح، 2019، صفحة 8)

كما يمكن تعريف البنك المركزي هو: "البنك الذي يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي ولديه القدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والأصول النقدية إلى أصول حقيقية، وهو المحتكر الأول والأخير لعملية إصدار النقد في الدولة."(البكري و صافي، 2012، صفحة 89).

الفرع الثاني: وظائف البنوك المركزية

يعتبر البنك المركزي بمثابة الجهة المسؤولة عن الإشراف على النظام المصرفي ككل، وفي إطار هذا الإشراف يقوم البنك المركزي بأداء العديد من المهام والتي يتسم بعضها بالطابع التقليدي، بينما يستهدف بعضها الآخر إحداث تأثير كبير على أداء الاقتصاد على المستوى الكلي.(الرزاق، 2013، صفحة 283).

أولا: إصدار وتنظيم العملة:

يعتبر البنك المركزي في كل بلاد العالم تقريبا الجهة الوحيدة التي لها حق إصدار العملة وخاصة العملة الورقية. وهذه المهمة تكاد تقتصر عليها دون غيره من المؤسسات الأخرى، ولعلها تعد من أولى وأهم الوظائف التي امتلكت امتيازها البنوك المركزية خلال تطورها التاريخي، فعلى الرغم من أن بعض البنوك التجارية تمتعت لبعض الوقت وفي حقب تاريخية مضت بحق إصدار العملات الخاصة بها إلا أن هذا أدى في كثير من الأحوال إلى فوضى نقدية أدت أحيانا إلى انهيارات مصرفية. لذا كان من الطبيعي أن تتجه دول العالم إلى قصر إصدار العملات على البنوك المركزية فقط.

كذلك من بين الأسباب التي دفعت الحكومة إلى حصر عملية الإصدار في هيئة واحدة فقط هي:

- زيادة ثقة الجمهور في العملة النقدية، مما يترتب على هذه الثقة تحقيق الاستقرار في التعامل.
- وجود ضمان اكبر ضد الإفراط في إصدار النقد مما يؤثر على العرض النقدي.

- إمكانية التأثير في حجم الائتمان من خلال التأثير في حجم الاحتياطات النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية.(القصاص، 2019، صفحة 207).

إلا أنه لا تخلو أية دولة من بعض القيود التي تفرض على حرية البنوك المركزية في إصدار العملة، وهي قيود ترتبط بغطاء العملة من حيث نوعية وطبيعة مكوناتها وحجمها. فعندما كانت قاعدة الذهب هي النظام السائد عالميا في إصدار النقود كانت التشريعات الحكومية تقضي باحتفاظ البنوك المركزية برصيد ذهبي كغطاء كامل للعملة التي يصدرها البنك المركزي حيث كانت العملات في ظل ذلك النظام قابلة للتحويل إلى الذهب.

ثانيا: بنك البنوك

هذه الوظيفة الثانية للبنك المركزي، حيث يعتبر كمؤسسة على قمة الجهاز المصرفي، وهي وظيفة مشتقة من خاصية مبدأ الازدواج في النظام المصرفي، ومن العلاقة الخاصة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، كما تتضمن هذه الوظيفة أن البنك المركزي يؤدي إلى البنوك التجارية نفس الخدمات والتي تؤديها الأخيرة للجمهور غير المصرفي. فكما أن البنوك التجارية تقدم خدمات مصرفية متنوعة للجمهور، فإنها تتلقى بدورها خدمات مصرفية على جانب من الأهمية من البنك المركزي تعينها على أداء مهامها. فالبنك المركزي يحتفظ بحسابات البنوك التجارية تحت مسمى "الودائع المصرفية" التي يتعين على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لمقابلة متطلبات الاحتياطي.

كما يقوم البنك المركزي أيضا بتسوية الحسابات بين البنوك التجارية وهذا ما يعرف بالمقاصة بين البنوك التجارية، حيث تتم تصفية قيمة الشيكات المسحوبة على مصرف معين مع قيمة الشيكات الصادرة لصالحه أو لحسابه من مصرف آخر بحيث تظهر في نهاية عملية المقاصة الأرصدة المتبقية لصالح مصرف أو آخر يصدر للبنك المدين شيكا لأمر البنك الدائن بهذا المبلغ لدى البنك المركزي.وبعدها تقوم البنوك الدائنة بإيداع الشيكات المسحوبة لصالحا لدى البنك المركزي ونتيجة ذلك تزيد حسابات البنوك الدائنة وتنقص حسابات البنوك المدينة في حين يظل مجموع ودائع البنوك التجارية ثابتا لدى البنك المركزي، ولا تقتصر فائدة المقاصة على تسهيل تسوية المدفوعات فقط،بل إنها تساهم في خفض تكاليف تلك التسوية..(الرزاق، 2013، صفحة 284).

إضافة إلى ذلك، يقوم البنك المركزي باعتباره بنك البنوك القيام بوظيفة المقرض الأخير أي يمثل الملاذ الأخير لإقراض البنوك التجارية عندما تواجه مشكلات في السيولة. سواء ذلك بتقديم قروض مباشرة بضمانات معينة أو عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية والمالية لديه، فمن ناحية نجد أن امتياز إصدار النقود الورقية يمكن البنك المركزي من مواجهة الطلب الشديد على العملة،

كما أن تركيز احتياطات البنوك التجارية لديه يمنحه قدرا كبيرا على الإقراض، وبذلك يعد البنك المركزي الملجأ الوحيد الذي تستطيع البنوك التجارية الاقتراض منه.

ثالثا: بنك الحكومة: يقوم البنك المركزي بوظيفة بنك الحكومة من خلال توليه مزاولة العمليات المصرفية العائدة للحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة، حيث يقوم بـ: (بوديار، 2022، صفحة 4).

- إدارة، تسيير وحماية احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية، وتحويلها فيما بينها،
- إدارة أموال الدولة وإمساك حساباتها، فتودع إيراداتها لدى البنك المركزي، وعليه تسحب نفقاتها،
- المسؤول الأول لتوفير الإصدار والأصول المالية اللازمة للبنوك التجارية،
- المصدر الوحيد للعملة النقدية للدولة والمتحكم في الكتلة النقدية الخاضعة للتداول داخل الاقتصاد،
- إقراض الحكومة عند الضرورة في حالة مواجهتها عجزا في ميزانيتها،
- المصدر الوحيد للعملة النقدية للدولة والمتحكم في الكتلة النقدية الخاضعة للتداول داخل الاقتصاد،
- إقراض الحكومة عند الضرورة في حالة مواجهتها عجزا في ميزانيتها،
- الإشراف على الاكتتاب في القروض الحكومية وخدمتها بدفع فوائدها في مواعيدها،
- إدارة استثمار الفوائض المالية التي تتجمع لدى الدولة،
- تنفيذ السياسة النقدية للدولة وذلك بتنفيذ القرارات التي تتخذها الحكومة في هذا الشأن،
- وضع وتنفيذ الاستراتيجيات النقدية الهادفة أساسا إلى المحافظة على استقرار الأسعار، تحقيق النمو الاقتصادي، تعزيز الاستخدام للموارد المتاحة، وزيادة الدخل القومي.

رابعا: الرقابة على الائتمان

وظيفة البنك المركزي باعتباره رقيبا وموجها للائتمان المصرفي من أهم الوظائف التي يقوم بها، حيث يتحكم في العرض النقدي بما يتماشى ومستوى النشاط الاقتصادي المرغوب، ليمنع حدوث تضخم أو كساد وذلك من خلال التأثير على قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وخلق الودائع، معتمدا في ذلك على أدوات السياسة النقدية:

أ- تغيير سعر الخصم: وهو سعر الفائدة على إقراض البنك المركزي للبنوك التجارية، أو هو سعر إعادة خصم الأوراق لدى البنك المركزي من جانب البنوك التجارية.

ب – تغيير نسبة الاحتياطي القانوني: وهي نسبة إجبارية يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية، وتتمثل في نسبة الودائع التي لدى البنوك التجارية تلتزم بإيداعها لدى البنك المركزي.

ج – عمليات السوق المفتوحة: حيث يتدخل البنك المركزي بصفته بائع أو مشتر في سوق الأوراق المالية.(القصاص، 2019، صفحة 208).

خامسا: إدارة الاحتياطات النقدية والأجنبية للبلد:

تعد هذه الوظيفة مشتقة من وظيفتي البنك المركزي كمصدر للأوراق النقدية وكقيم على الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، حيث يتولى إدارة الاحتياطات من العملة الصعبة، كما يقوم بتحديد قيمة مناسبة لسعر الصرف للعملة المحلية، مقابل العملات الأجنبية، وذلك بالتعاون مع الهئيات الحكومية المعنية في هذا المجال.

كما يسعى البنك المركزي إلى المحافظة على استقرار أسعار صرف العملة المحلية للبلد مقابل العملات الأجنبية إلى مستوى أقل من المستوى المرغوب فيه، يتدخل البنك المركزي لشراء العملة المحلية في سوق الصرف، وهو ما يرفع من سعرها مقابل العملات الأجنبية بالداخل. وفي حالة عدم توافر عملات أجنبية بقدر كافي، يلجأ البنك المركزي إلى الاقتراض من البنوك الأجنبية قصد المحافظة على رصيده منها، هذا من جهة، وللمحافظة على سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية من جهة أخرى.(صباح، 2019، صفحة 18)

تعتبر هذه الوظيفة ذات أهمية كبيرة خاصة في الدول النامية التي تحتل فيها التجارة الدولية مكانة كبيرة من الناتج المحلي.

المطلب الثالث: خصائص البنوك المركزية

تنفرد البنوك المركزية بمجموعة من السمات تميزها عن البنوك التجارية من عدة أوجه، ويمكن تلخيص تلك السمات فيما يلي: (الجشعم، 2023، صفحة 7).

- مؤسسة حكومية تنشأ بقرار من السلطات التشريعية أو السياسية في الدولة، ويمثلها أمام البنوك سواء في الإشراف أو الرقابة على هذه البنوك.
- يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي بما له من سلطات عليا على جميع البنوك العاملة في الدولة، وبما له من قدرة على إصدار النقود القانونية وتداولها للوفاء بالالتزامات، والسيطرة على شؤون النقود والائتمان في الاقتصاد الوطني.
- تعد البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، وأن قراراتها يجب أن تكون متنافسة مع السياسة الاقتصادية العامة للبلد.
- يعد البنك المركزي ممثلا للسلطة النقدية التي تدير النظام النقدي في البلد.
- هو مؤسسة وحيدة في نشاطها، ولا تتعارض أعماله مع أعمال البنوك ولا ينافسها.
- لا يسعى لتحقيق الأرباح من عملياته، وإن تحققت فيكون ذلك من قبيل الصدفة أو الظروف العارضة، وليست الأساسية.
- تركز البنوك المركزية جل أعمالها مع مؤسسات الحكومة والخزينة العامة والمؤسسات المصرفية الأخرى.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية

عمل تطور النشاط الاقتصادي والتغيرات المالية والاقتصادية الدائمة على حتمية ظهور مؤسسات تعمل على التحكم في نشاط الكتلة النقدية حيث أصبحت البنوك الركيزة الأولى في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، من أجل ذلك طورت البنوك تقنياتها في التعامل مع الأسواق المالية من خلال انتهاج سياسات مثلى لذلك، وسنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة، مفهوم، خصائص ووظائف البنوك التجارية.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية

كانت البداية الأولى لظهور البنوك التجارية في المملكة البابلية حوالي 2000 عام قبل الميلاد، التي حكمت أكثر أقطار الشرق الأوسط واشتهرت الامبراطورية في بابل بحضارتها العريقة وبضخامة إنتاجها الفكري والمادي وتجارتها الواسعة، وتضمنت شريعة حمورابي مجموعة من الأسس والقوانين لتنظيم الودائع والقروض والفائدة والتجارة بين المناطق، وأقيمت مصارف متعددة في مناطق الامبراطورية البابلية، وطبيعة عمل هذه المصارف يشبه ما تقدمه المصارف في الوقت الحالي من قبول الودائع ومنح القروض لقاء سعر فائدة، ولكن قبول الودائع كان يتخذ شكل سلع ومعادن وتحف ثمينة.(الجنابي، 2014، صفحة 122)

أول بنك أسس هو بنك البندقية عام 1157، وبعد ذلك بنك أمستردام عام 1609، ثم بنك انجلترا عام 1694، ثم بنك فرنسا عام 1800(الزيدانيين، 1999، صفحة 75).

وقد كان الظهور الحقيقي بالمفهوم الحديث للبنوك على يد الصاغة والصيارفة الذين كانوا يقبلون إيداع النقود مقابل إيصالات إيداع أخذت تلقى قبولا في التداول وفاء للالتزامات المطلوبة من حاملها والتي تطورت فيما بعد إلى ما يسمى بالشيكات. ثم أخذ هؤلاء الصاغة والصيارفة يتقاضون عمولة من المودعين لقاء الحفظ الأمين. كما أخذوا يتصرفون بجزء من الودائع لديهم بالإقراض مقابل فائدة يتقاضونها بعد أن لاحظوا أنه لا يتم سحب الودائع كليا، وترتب على ذلك أن بدأت الصورة المبدئية لأعمال البنوك تتبلور وتتحدد معالمها إلى أن أصبحت على ما هي عليه الآن.

المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية

أطلقت كلمة البنوك التجارية في بداية الأمر على البنوك التي تقوم بتمويل العمليات التجارية التي تستلزم تمويلا قصير الأجل يقل عن السنة الواحدة. إلا أن التطور الاقتصادي وتوسع العمليات المصرفية جعل البنوك تهتم بتقديم تمويل لكافة الأنشطة سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية أو لهيئات خاصة أو حكومية. وكلمة بنك انجليزية (BANK)وليست عربية، وهي مشتقة من الكلمة الإيطالية (BANCO) والتي تعني مصطبة، وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور معنى الكلمة وأصبح يقصد به المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات، وفي النهاية أصبحت تعني المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود.(هادفي و لبيض، 2016، صفحة 13)

فالبنوك التجارية هي: "تلك البنوك التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة من تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية، ومنح القروض وما شابه، وأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك الأخرى هو قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال إلى أصحابها في أي وقت". (جلدة، 2015، صفحة 59).

وتعرف البنوك التجارية أيضا على أنها: " مؤسسات مصرفية، موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها (وسيط للمبادلة، أداة الدفع، مخزن للقيمة، ومقياس لها) وغالبا ما تكون النقود هنا ذات نوعية خاصة "نقود الودائع" (شاور و المهدي، 2011، صفحة 183).

كما تعرف البنوك على أنها: "تلك المؤسسات التي تتيح خدمات مصرفية متنوعة للجمهور دون تمييز، فهي تقدم للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم تهتم من خلال الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع القصير الأجل، كذلك تتيح فرص عديدة للمقترضين من خلال تقديم قروض قصيرة ، متوسطة وطويلة الأجل" (حداد و هدلوك، 2005، الصفحات 144-145).

ويعرف البنك التجاري بأنه: " عبارة عن مؤسسة أو منشأة هدفها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض، لتعيد استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة لتحقيق عدة أهداف منها:

- الحصول على عائد مناسب لمالكي البنك (وهو عائد رأس المال).
- تنظيم عملية استثمار الموارد المالية المتاحة لدى الأفراد، بما يعود بالنفع عليهم، ولخدمة الاقتصاد الوطني بشكل عام، ولكي تتخذ أي مؤسسة صفة المصرف التجاري، لابد من توافر عدة شروط حتمتها التشريعات المصرفية وهي:
- أن الأعمال التي تمارسها المؤسسة المصرفية هي على سبيل المثال الاحتراف أو الاعتياد وليس نشاطا طارئا مؤقتا.
- أن المتاجرة بالنقود التي يمارسها المصرف على سبيل الاحتراف أن الأموال التي يستخدمها في عملياته، هي من الأموال التي يتقاضاها من الجمهور أفرادا أو مؤسسات على شكل ودائع أو قروض.(جعفر، 1996، صفحة 67).

المطلب الثالث: خصائص البنوك التجارية

تعمل البنوك على تحقيق قدر كبير من الأرباح كغيرها من المؤسسات المالية التجارية وتتميز بعدة خصائص منها:

- تختص البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات والمشاريع التجارية بأن معظم أصولها تشكل حقوق على مؤسسات وأشخاص في شكل ودائع مختلفة وتعتبر هي الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل من شخص لآخر أو حتى مؤسسة إلى أخرى باستخدام شيك، وتقوم بفتح حسابات جارية لعملائها وتحويلها إلى نقود ورقية أو العكس، ويكون ذلك بناءا على طلبهم وإجراء عمليات المقاصة لحسابهم بأدنى سرعة وبأدنى جهد فتقوم بذلك البنوك التجارية بأهم وظيفة وهي إدارة عرض النقود في المجتمع.

- تختص بالقدرة على الإقراض وهذا يتم بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين –إيداع وإقراض– أو بخلق مصادر تمويل وإقراضها ولهذا السبب تمارس البنوك أثرا فعالا على حجم الائتمان وتوزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع.(بودياب، 1996، صفحة 114).
- تتعامل البنوك التجارية في الأصول النقدية والمالية فقط كالودائع والقروض والأوراق المالية ولا تدخل في مجالات استثمارات مباشرة في الأصول الحقيقية بحيث أن قوانين البنوك في كثير من دول العالم تمنع البنوك من التدخل في هذا النوع من الاستثمارات إلا بالقدر الذي تحتمه طبيعة العمل مع البنك التجاري كامتلاك أصول ثابتة (مباني، أثاث)
- وأهم ما تختص به البنوك التجارية هي قدرتها على خلق وتحطيم النقود، فعندما تقوم البنوك التجارية باقتناء أية أصول مالية تدر عائدا فإن ناتج بيع أو تحويل هذه الأصول ينعكس في شكل زيادة في ودائع البنوك التجارية، وتعتبر أهم مورد مباشر للتغيرات في عرض النقود من أجل أكبر عائد ممكن.(خالد، 2022، صفحة 5).
- كما أن عملية ائتمان قصير الأجل هم ما ميز البنوك التجارية دون غيرها من البنوك الأخرى.

المطلب الرابع: وظائف البنوك التجارية

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية مهمتها الطبيعية استقبال واستلام الأموال من الجمهور بشكل ودائع لتقوم بتوظيفها لحسابها الخاص في عمليات الإقراض المختلفة.

وإن مباشرة البنوك التجارية لمختلف نشاطاتها يعود أساسا لمال تمليه وظائفها، فقد عرفت هذه الأخيرة تطورات عديدة اختلفت باختلاف المراحل التاريخية التي مرت بها، وبما أن البنوك وجدت بغرض المحافظة على الأموال، ونتيجة التطورات الحاصلة على مستوى البنوك فقد برزت وظائفها بشكل كبير وأعمق وتنوعت من القديمة إلى الحديثة، ولهذا سنتطرق لهاته الوظائف بنوعيها ونذكر منها:(قواوسي، 2013، صفحة 12).

الفرع الأول: الوظائف التقليدية:

أولا: قبول الودائع:

فالوديعة لدى البنك هي بالأحرى نوع من الائتمان يمنحه المودع للبنك، ويعني قبول البنك لها التزامه أمام صاحبها بأن يدفع له أي مبلغ في شكل نقود قانونية، ويترتب على عملية الإيداع فتح ما يسمى بالحساب المصرفي، وباعتبارها أبرز الوظائف فهي تحرص دائما على تنميتها. فهذا الفتح يحقق لكل من صاحب الوديعة والبنك عدة فوائد، فالعميل يمكن أن يستخدم التسهيلات التي يقدمها البنك المتعلقة بتنظيم معاملاته المالية المستقبلية والاستفادة من خدمات مصرفية كالحصول على دفتر الشيكات أو دفتر خاص (دفتر ادخاري) كذلك يحصل على عائد (فائدة) على الأموال المودعة.(يونس و آخرون، صفحة 32).

وتعمل البنوك على تنمية الوعي المصرفي والادخاري من خلال التوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية بتبسيط إجراءات التعامل من حيث السحب والإيداع ورفع كفاءة الأوعية الادخارية.

ثانيا: منح الائتمان:

تعتبر هذه الوظيفة من الأساسيات في وقتنا الحاضر وهي المحرك الأساسي للعمليات الاستثمارية. ويعرف الائتمان على أنه علاقة بين طرفين دائن ومدين وذلك من خلال مبادلة قيم آجلة بقيم عاجلة فهو بمثابة الثقة، يعني أن البنك يثق في مقدرة عميله فيعطيه رؤوس أموال أو يعطيه كفالة وضمان الغير.(شيحة، 1999، صفحة 222).

أما من المنظور الاقتصادي تعني تسليف مال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك وهي تقوم على أساس عنصرين هما الثقة والمدة، ويجب أن تتوفر أربع عناصر منها: علاقة مديونية، وجود دين، الأجل، المخاطر.

ولأن البنوك التجارية كانت في بدايتها تقوم بعمليات الإقراض من أموالها الخاصة، هذا الائتمان المتمثل في القروض القصيرة الأجل والمتوسطة قد تعدى إلى أموال الغير، الشيء المميز أن هذا الائتمان من ودائع ليس لها وجود فعلي، أي أن البنوك التجارية تقدم قروض لعملائها تزيد قيمتها كثيرا عن قيمة الودائع الأولية لأن المبالغ المودعة لديها من الأصل، أي أنها تخلق هذه الودائع أو القروض، فتزيد من العرض الكلي للنقود.

ثالثا: خصم الأوراق التجارية:

وهي تمثل أساسا الكمبيالة التي تعتبر أداة مهمة للائتمان التجاري وتؤدي على تنشيط وتيسير المعاملات وقد تكون هذه الأوراق قابلة للدفع بعد فترة من الزمن، في حين أن المستفيد يحتاج إلى نقود حاضرة لمباشرة أعماله فيتقدم بها إلى أحد البنوك التجارية يقوم بخصمها أي قيمتها بعد الخصم وهو يمثل الفوائد الباقية قبل استحقاقها بالإضافة إلى عمولة يحصلها البنك مقابل قيامه بهذه العملية(المجيد، 2003، صفحة 346).

فالأوراق التجارية هي صكوك تتضمن التزاما بدفع مبلغ معين من النقود يستحق في وقت قصير وهي قابلة للتداول عن طريق التظهير ويمكن اعتبارها كأداة لتسوية الديون.

والقصد بخصم الأوراق التجارية بالمفهوم الواسع هو بيعها للبنك في مقابل تقاضي هذا الأخير فوائد إلى غاية تاريخ الاستحقاق مضاف إليها بعض المصاريف البنكية، وتصبح الكمبيالة بعد ذلك ضمن أصول البنك وتوظيفاته ، لهذا تحرص البنوك على توفير الأوراق التجارية التي تتوفر على شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي.

وإن كانت هاته العملية تحقق مصالح للبنك من خلال إعادة خصمها، أو بيعها لبنك آخر محققة بذلك درجة عالية من السيولة بالمقارنة مع السلفيات بضمان الكمبيالات.

وبصفة عامة فعملية إعادة الخصم تسهل أصل من أصول العميل بما يمكنه من توفير السيولة اللازمة لمقابلة التزاماته.(قواوسي، 2013، صفحة 17)

الفرع الثاني: الوظائف الحديثة

لقد تغيرت نظرة البنوك إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة وبتوجيهات تتلاءم مع أهدافها المتنوعة، هذه الوظائف تكتسي طابعا من التجديد والاستحداث الناشئ عن اقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقاءها ونموها إضافة إلى حصولها على أرباح من هذه الوظائف نذكر:(إيمان، 2007، صفحة 6).

أولا: تمويل عمليات التجارة الخارجية:

تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

ثانيا: تحصيل الشيكات:

تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة. حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع، أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو بالنقصان.

ثالثا: تحصيل الأوراق التجارية وخصمها:

الأوراق التجارية هي أدوات قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة، السند الأذني، أذونات الخزانة، ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه، وقد يحدث أن يقع حاملو الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء إلى البنوك التجارية قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها.

رابعا: إدارة محافظ الاستثمار:

تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها، وكذلك متابعة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار...الخ

خامسا: تقديم الاستشمارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير:

أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها، وقد اكتست هذه الخدمة سمة الحداثة من التطورات المستمرة التي شهدتها أساليب وطرق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيام البنوك باستثمار أموال في البحث عن الأساليب الحديثة في ذلك.

سادسا: التعامل بالعملات الأجنبية:

تتم عملية شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أم آجلا وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف، وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة والعلاج....الخ.(إيمان، 2007، صفحة 6)

سابعا: إصدار البطاقات الائتمانية:

من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك التجارية خاصة في الدول المتقدمة، ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر ومنح أو الحصول على ائتمان مع العلم أن كل شكل من أشكال بطاقات الائتمان يوفر نوعا من أنواع الائتمان .

ثامنا: القيام بعمليات التوريق:

تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية. يلجأ البنك إلى اعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة النقدية للتوسع في نشاطه التمويلي أو سداد بعض التزاماته المالية، ومن الطبيعي أن يبيع ديونه بسعر أقل من القيمة القائمة للدين كي يخلق حافزا في شرائها أملا في حصوله على ربح معقول.

تراعي البنوك التجارية أثناء قيامها بوظائفها سواء كانت تقليدية أو حديثة التي ظهرت كمتطلب لتطور البيئة التي تعمل فيها على مراعاة مبادئ أساسية لقيام النشاط البنكي.

الشكل رقم (1): الوظائف الأساسية للبنوك التجارية

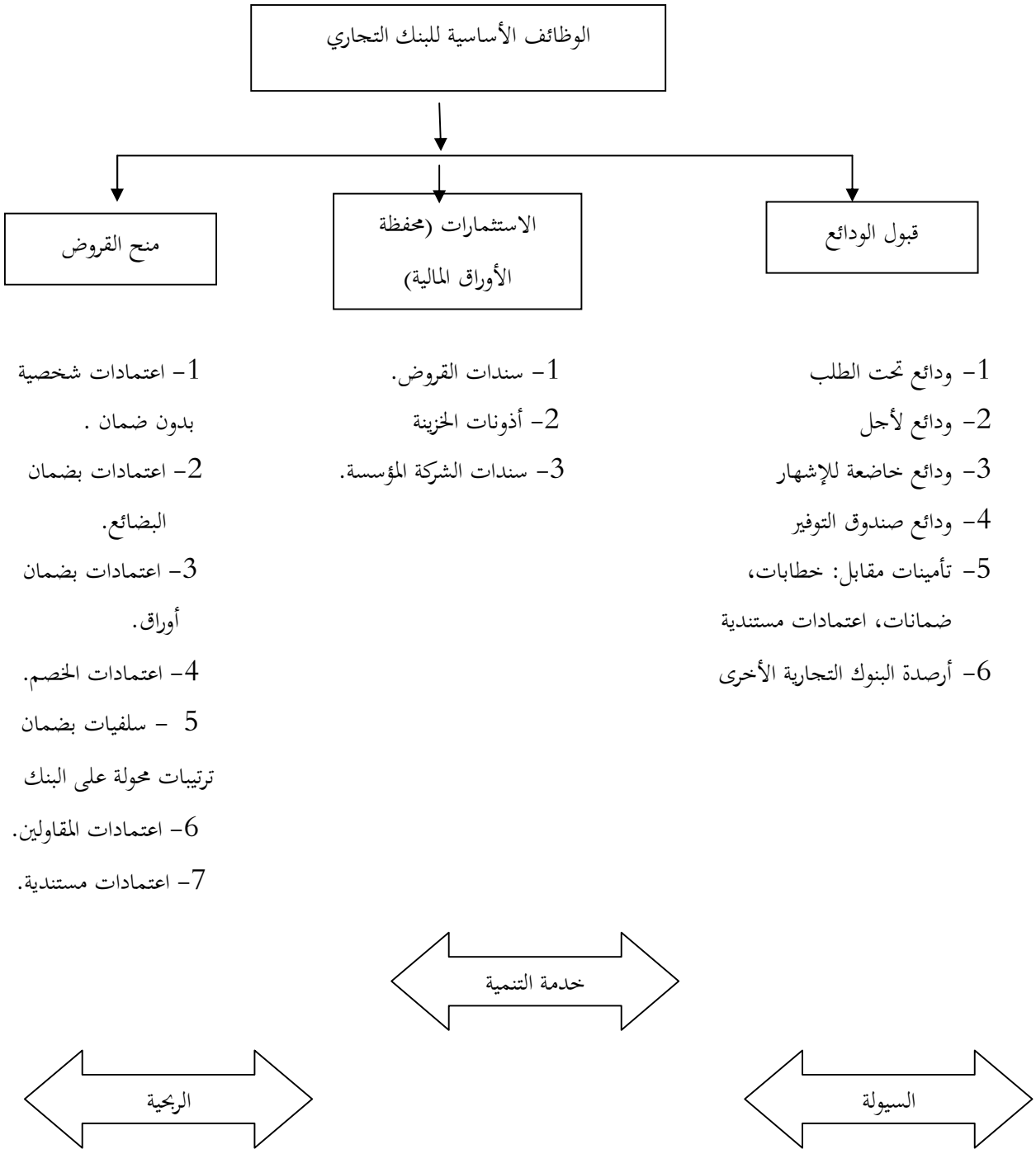

المصدر:(الفتاح، 2006، صفحة 30)

المبحث الثالث: أساسيات السيولة وإدارتها

لاشك أن السيولة تعد من أهم المشاكل التي تواجه القائمين بإدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية، ويقصد بالسيولة من وجهة نظر البنك التجاري أن يكون قادرا باستمرار على مقابلة التزاماته اتجاه العملاء وأصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافية، مما يستنتج منه بالضرورة قيام بنك تجاري باستخدام قدر معقول من موارده في أصول تتمتع بقدر كاف من السيولة، مما يتيح له استرداد قيمتها بسرعة دون تحقيق خسارة تذكر عند الحاجة إلى النقود.

سوف نتعرف في هذا المبحث على مفهوم ومكونات السيولة، مخاطر السيولة وإدارتها، نسب السيولة.

المطلب الأول: مفهوم ومكونات السيولة

كون السيولة البنكية عنصر مهم للغاية في العمل البنكي، فقد خضعت لعدة دراسات بغية التعرف على مفهومها.

الفرع الأول: مفهوم السيولة البنكية

توجد عدة تعاريف للسيولة البنكية ولعل أبرزها مايلي:

أولا:

تعني السيولة البنكية بأنها: "احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن البنك في ذلك الوقت من استغلال ودائعه بما حقق له أكبر ربح ممكن مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في أعماله"(عساف، 1986، صفحة 129).

ثانيا:

كما تعرف على أنها: " قدرة البنوك على مقابلة التزاماتها التي تتمثل بصفة أساسية في تلبية طلبات مسحوبات المودعين، وتلبية طلبات الائتمان أي السلفيات والقروض اللازمة لتنمية حاجات المجتمع".(غنيم، 2008، صفحة 123).

ثالثا:

كما تعرف أيضا :" السيولة هي توفير النقود بالكميات وفي الأوقات التي يحتاجها البنك بتكاليف مقبولة، ويعد البنك ذا سيولة عندما يكون بإمكانه توفير النقد اللازم لمصاريفه بتكاليف معقولة وفي الأوقات اللازمة، وهذا يعني إما أن يكون بإمكانه توفيرها بالاقتراض أو بيع بعض الأصول". (جبر، 2008، صفحة 273).

بناء على التعاريف السابقة يمكن القول أن السيولة هي عبارة عن ما يملكه البنك من نقديات تخول له إمكانية مجابهة طلبات وسحوبات الزبائن في الوقت المناسب دون الوقوع في خطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات.

وفي الواقع أن نجاح أي بنك مرتبط أساسا بمدى ثقة الأفراد فليه، وهذا من خلال توفر السيولة وفي قدرته على تلبية طلبات السحب اليومية، وهو أمر يتوقف على تحويله الأصول التي يملكها إلى سائلة وبدون خسارة في قيمتها.

الفرع الثاني: العناصر المكونة للسيولة

يمكن إنجاز مكونات السيولة البنكية فيما يلي:

أولا: السيولة الحاضرة:

هي أرصدة نقدية حاضرة في خزائن البنك التجاري وأرصدة نقدية لدى البنك المركزي إضافة إلى وجود أرصدة سائلة أخرى، أي أن السيولة الحاضرة لدى البنك التجاري وتحت تصرفه، وتشمل ما يلي:(الإسلام، أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية، 2018-2019، صفحة 7).

أ- النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية: تتمثل الموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية، مساعدة وأجنبية.

ب- الشيكات تحت التحصيل: هي الشيكات التي يودعها عملاء البنك فيه لتحصيلها بالنيابة عنهم، وتعتمد سيولة هذه الشيكات على إمكانية تحصيل قيمتها من البنوك المسحوبة عليها، وقد يكون بها شيكات دون أن يقابلها أرصدة تغطيها، فتفقد هذه الشيكات سيولتها ، ولذا فعلى البنك دراستها للتأكد من درجة سيولتها.

ج- الأرصدة الدائنة لدى البنك المركزي: يشكل رصيد البنك لدى البنك المركزي جزءا من مكونات السيولة، إذ تحتفظ البنوك لدى البنك المركزي بأرصدة للوفاء بمتطلبات الاحتياطي النقدي حسب ما يحدده البنك المركزي، من أجل حماية المودعين لدى البنك، وقد يحتفظ بمبالغ إضافية لدى البنك المركزي لتعزيز مركزه خاصة عند إجراء التسويات بين البنوك بعضها ببعض من خلال البنك المركزي.

ثانيا: السيولة شبه النقدية:

تتكون من الاستثمارات قصيرة الأجل التي تستحق في مدة تقل عن السنة،(حنفي، 2007، صفحة 187)، حيث تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصنيفها أي بيعها أو رهنها وتسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، وتتميز بقصر آجال استحقاقها، وإمكانية تصريفها السريع سواء بالبيع أو الرهن، مع ملاحظة أنه كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة، كلما كانت أسهل في التصرف فيها.(جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، 2009، صفحة 92).

كما أن لهذا النوع من مكونات السيولة عدة خصائص منها:

- تستحق في مدة تقل عن السنة، ويستحق معظمها في مدة تقل عن ثلاثة أشهر،
- تتمتع بدرجة عالية من الضمان،
- معدلاتها ثابتة نسبيا، فالتذبذب في معدلاتها قليل،
- تتمتع بدرجة عالية من السيولة،
- مخاطر قليلة من المستثمر،
- تدر عائدا قليلا لأدوات الاستثمار الأخرى بسبب سيولتها العالية،(الشمري، 2009، صفحة 380).

وتتمثل أدوات أو مكونات السيولة شبه النقدية في:

أ- أذونات الخزينة: إن درجة سيولة أذونات الخزينة مرتفعة وتشتريها البنوك عادة بقيمة أقل من قيمتها الاسمية أي بخصم، ولكن ربحيتها أقل من غيرها فهي تمثل قروضا قصيرة الأجل فضلا عن إمكانية تحويلها للبنك المركزي والاقتراض مقابلها.

ب- الأوراق التجارية: تعتبر من أحسن دروب الاستثمار القصير الأجل طالما أنها تحمل أكثر من توقيع ويعلل ذلك بأن قيمتها لا تتعرض لتقلبات عنيفة كالأوراق المالية التي تتغير معدلاتها بين لحظة وأخرى، كما أن القانون يحيطها سياج من الضمانات فالمسحوب عليه يعمد في العادة إلى الدفع في الميعاد خوفا من الخطر.

ج- اتفاقيات إعادة الشراء: عبارة عن اتفاق بين بنك أو جهة مانحة للقروض من ناحية، وشركة مقترضة من ناحية أخرى وبموجب هذا الاتفاق تقوم الشركة المقترضة ببيع الأوراق المالية التي تملكها (أسهم، سندات، أذونات خزينة أو أية أوراق أخرى) إلى البنك بسعر محدد، وتتعهد بموجب الاتفاق بشراء هذه الأوراق بسعر أعلى في تاريخ لاحق، وتتراوح فترة الاتفاقية عادة بين ثلاثة إلى أربع عشر يوما وقد تكون ليوم واحد فقط يسمى باتفاقية إعادة الشراء لليلة واحدة.

د- القبولات البنكية: تعتبر أداة دين صادرة عن بنك تجاري، عبارة عن سحوبات بنكية يستخدمها المستوردون المحليون في استيراد بضاعة أجنبية على الحساب.(مطر و تيم، 2005، الصفحات 79-80).

ويمكن تلخيص ما سبق في المخطط التالي:

الشكل رقم (2): العناصر المكونة للسيولة البنكية

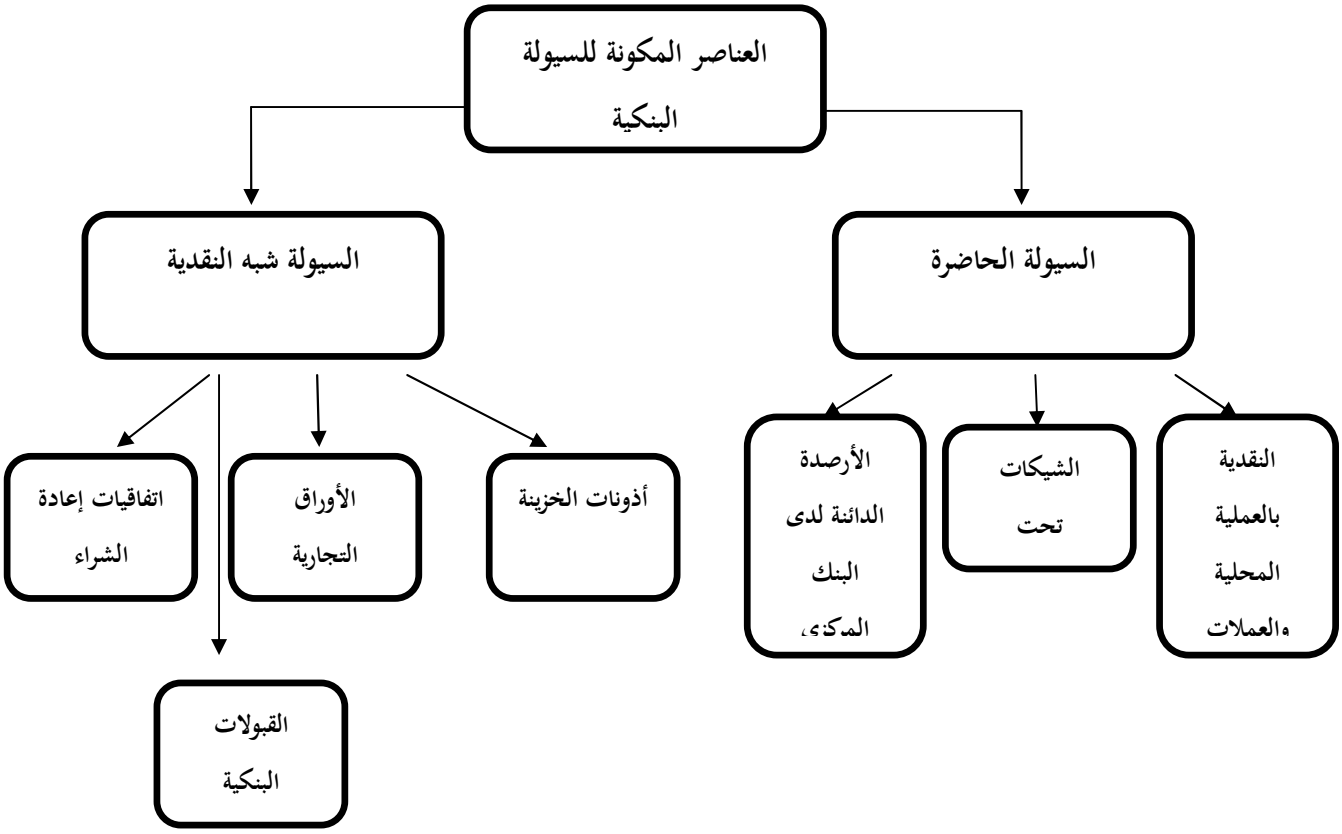

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: خصائص السيولة المصرفية وأهميتها

الفرع الأول: خصائص السيولة المصرفية

يتبين لنا من خلال التعاريف السابقة خصائص السيولة تتمثل فيما يلي:

- السيولة تعبير نقدي مصرفي تعبر عن المبالغ التي يتوجب على المصرف الاحتفاظ بها بصفة إلزامية.
- تخصص هذه المبالغ لمواجهة السحوبات المفاجئة التي يقوم بها الزبائن .
- يفرض المصرف المركزي على المصارف التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع بحسب كل ظرف يمر به الاقتصاد الوطني.
- إن الاحتفاظ بمبالغ معينة دون تشغيل سوف يؤثر على الربحية لأن المصرف يدفع الفوائد للمودعين، ولا يستثمر هذه المبالغ. فكلما ازدادت نسبة السيولة كلما انخفض معدل الأرباح في المصارف.
- نخفض من احتمالات الإفلاس في حال زيادة حجم السحوبات الطارئة.

الفرع الثاني: أهمية السيولة المصرفية

تعتبر السيولة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في تقييم البنوك والمفاضلة بينها، حيث تمثل أهم وسائل وقاية البنك من مخاطر الإفلاس، وقدرته على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري، وتمتاز البنوك بهذه الخاصية دون غيرها من المؤسسات، لأنها لا تستطيع أن تؤجل صرف شيك مسحوب عليها، أو تأجيل دفع وديعة مستحقة الدفع كما أنها لا تستطيع مطالبة المدينين بسداد ما عليهم من قروض وتمويلات لم يحن أجال استحقاقها بعد، بالإضافة إلى ذلك يصعب توقع حجم وتوقيت حركة الأموال من وإلى البنك، الأمر الذي يشكل صعوبة كبيرة أمام إدارة البنك في تحديد حجم السيولة المثلى.(خالد، 2022، صفحة 45).

ويمكن توضيح أهمية السيولة بما يلي:

- الظهور في السوق المالي الحساس اتجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.
- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.
- يعد مؤشرا إيجابيا للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة.
- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.(كافي، 2017، صفحة 21).
- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.
- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.

يبدو أن هناك تقاطع واضح بين متطلبات السيولة ومتطلبات الربحية كمؤشرات مهمة على إدارة أموال المصرف، فكل منها تفرض عليه متطلبات لتوجيه أمواله إلى مجالات معينة تختلف عن الآخر، إذ أن متطلبات السيولة تفرض عليه توجيه أمواله إلى جوانب النقد والموجودات ذات السيولة العالية، بينما نجد أن متطلبات الربحية تفرض على المصرف توجيه أمواله إلى جوانب تحقق له ربحية كالقروض والتسهيلات الائتمانية، وأن عملية التوفيق بين عاملي الربحية والسيولة ليست بالعملية السهلة.(راشد، 2012، صفحة 430).

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية وأبعادها

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

إن هدف السيولة هو هدف مهم وأساسي حيث ترد البنك التجاري في تلبية طلبات المودعين لسحب أموالهم يؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين الآخرين به ويدفعهم إلى المطالبة بسحب أموالهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس، وتواجه إدارة السيولة بعض المشاكل في هذا الصدد أهمها:(مفلح، 2006، صفحة 161).

1- عمليات الايداع والسحب على الودائع: في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقدا، أي قلب الودائع إلى نقود قانونية (ورقية ومعدنية) لإنجاز المعاملات اليومية إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطات المصرف التجاري لدى البنك المركزي، وبالتالي إلى تقليص سيولته، فإن عمليات الإيداع أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية تعمل على تحسين سيولة المصرف التجاري.
2- رصيد عمليات المقاصة بين البنوك: تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي، مما يزيد من أرصدته النقدية. فعمليات المقاصة التي تجرى على مستوى الجهاز المصرفي التجاري، تؤدي إلى إحداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون أن يصاحب ذلك أي تغير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية، أما على مستوى المصرف التجاري الواحد، فإن حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة، فالمصرف الذي يحقق رصيدا دائنا قبل المصارف الأخرى سيشهد تحسنا في سيولته والعكس صحيح.(خالد، 2022، صفحة 48).
3- موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك: يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسية تقليص عرض العملة، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية المتوفرة لديها، ويقلل قابليتها على منح القروض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف، ويوسع سيولتها المصرفية مما يسمح في التحليل الأخير بتوسيع قدرتها الاقتراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة.

4- رصيد رأس المال الممتلك: يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة البنك حيث انه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة وبالعكس، أي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة البنك، ومن ثم تحددت قدرته الاقتراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية.

5- مشكلة ضعف الملاءمة البنكية: وهي مدى التناسب بين عمليتي الإيداع والسحب فقد تزيد عمليات السحب على عمليات الإيداع مما يسبب في مشكلة تقدير النقد اللازم للاحتفاظ به لمقابلة التزامات البنك نحو زبائنه.

6- مشكلة سوء المعاملة للزبائن: تدفع المعاملات السيئة من البنك اتجاه زبائنه إلى الأعراض عن التعامل معه فإهمال الزبون وعدم تسهيل الأمور أمامه أو عدم مساعدته تسبب في صرف النظر عن هذا البنك وخدماته.

7- مشكلة الأمن الذاتي للبنك: وتتمثل في مشاكل حراسة وأمن البنك وموظفيه زبائنه أثناء تواجدهم بالبنك وكذلك أمن أجهزة السحب الآلي ومشاكل الأموال وخصوصا العملات الصعبة.

8- مشكلة ضبط الأرصدة: وهي مشاكل متعلقة بأرصدة الزبائن عقب كل عملية إيداع، سحب ومشكلة الشيكات التي لا يتوفر بها رصيد كافي يغطي قيمة العملية أو الشيكات الباطلة بسبب التوقيع أو التزوير.

الفرع الثاني: أبعاد السيولة

للسيولة ثلاثة أبعاد هي:

1- الوقت: وهو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد.

2- المخاطرة: هي احتمالية هبوط قفيمة ذلك الموجود مما يسبب خسائر للمصرف.

3- التكلفة: هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي يتحملها البنك ولا بد من وجودها في عملية تحويل الموجود إلى نقد.)أحمد(2013 ,

المطلب الرابع: مخاطر السيولة المصرفية،إدارتها وضوابط الحد منها

سنتطرق في هذا المطلب إلى مخاطر السيولة، إدارتها والضوابط المتبعة للحد منها

الفرع الأول: مخاطر السيولة المصرفية

أولا: مفهوم مخاطر السيولة

هي احتمال عدم قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته عند استحقاقها بسبب عدم قدرته على توفير التمويل اللازم، وكذلك عدم قدرة البنك على تحويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسييل موجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية.(خالد، 2022، صفحة 56).

يقصد بمخاطر السيولة المخاطر التي واجه المصارف عندما لا تتوفر لديها الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحددة لها وتشمل مخاطر السيولة مخاطر قصيرة الأجل ومخاطر طويلة الأجل، لابد من المصرف من مواجهة الطلب على السيولة الناشئة عن رغبة العملاء في سحب جزء من ودائعهم أو في حصولهم على قروض، إذا أمام المصرف مصدران للسيولة هما:

- الموجودات والمطلوبات
- الاقتراض من الغير

إن البنوك لا تستطيع تعظيم عوائدها أو تعظيم سيولتها، فالسيولة المرتفعة تعني التضحية بالعائد في حين السيولة المنخفضة تجبره على الاقتراض، أي كلما ارتفعت السيولة لدى البنك ارتفعت أيضا المخاطرة ويقابلها انخفاض في العائد، لأن أغلب الأموال لم يتم تشغيلها واستثمارها وبقيت لدى المصرف كأموال معطلة، وهذه بحد ذاتها مخاطرة على المصرف، إذ أن المصرف في هذه الحالة سيواجه مخاطر (التضخم، القيمة الزمنية للنقود، تعرضها للسرقة، زيادة الوعاء الضريبي).

وكلما انخفضت السيولة لدى المصرف ارتفعت المخاطرة أيضا ويقابلها ارتفاع العائد في الغالب، لأن غالبية الأموال تم تشغيلها من قبل المصرف وبذلك سوف يواجه مخاطر الإفلاس وعدم قدرته على استغلال الفرص السانحة في السوق.(قواوسي، 2013، صفحة 56).

أي أن هناك علاقة عكسية بين السيولة وربحية المصارف، فالسيولة ليست غاية بحد ذاتها، إذ أن هناك نقطة توازن بين مقدار السيولة لدى المصرف وبين ما يحاول المصرف الوصول إليه من عوائد، لذلك يجب عدم الإنحراف عنها بالزيادة أو النقصان.

ثانيا: أسباب مخاطر السيولة:

يمكن أن تنشأ مخاطر السيولة من مصادر مختلفة، فعلى سبيل المثال قد تنشأ من جانب الالتزامات كأن يقوم المودعين بسحب إيداعاتهم فورا وبشكل مفاجئ والأمر الذي يتطلب من البنك توفير أموال إضافية من خلال الإقتراض من الغير أو بيع بعض الأصول لمقابلة عمليات السحب المفاجئ (قندوز، 2023)

وقد تنشأ مخاطر السيولة من جانب الأصول عل سبيل المثال عند مواجهة صعوبات في بيع الأصول لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة، كما قد تنشأ من بنود خارج الميزانية كأن يتم السحب بصورة أكبر من المقدر من الحدود الائتمانية مما يتطلب أن يقترض أموال إضافية.(حمد و صاحب، 2002، صفحة 194).

تنجم مشاكل السيولة في المؤسسات المالية نتيجة لخطأ في إدارة الموارد المتداولة بشكل رئيسي أو نتيجة لخطأ في تركيبة الجانب الأيسر للميزانية العمومية مما يؤدي إلى عدم توازن طبيعة المصادر والاستخدامات، وهناك عدة أسباب تؤدي لحدوث مخاطر السيولة أهمها:

- عدم التوازن بين نمو التزامات المؤسسة وأعباء خدماتها،
- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق،
- سوء توزيع الأصول على الاستعلامات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحويل لأرصدة سائلة،
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية،
- الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال،

ويمكن القول إن مخاطر السيولة تنشأ من عدد من الأسباب أو المناطق ضمن المنشأة نذكر منها على سبيل المثال:

- التقلبات الموسمية،
- تخفيض غير مخطط في إيراد الدولة،
- تخفيض مستمر في الفوائد،
- زيادة تكاليف التشغيل،
- طرق اتفاقيات القروض (الديون)،
- إدارة تدفق نقدي غير كفؤة.

الفرع الثاني: إدارة مخاطر السيولة

يتعين على البنك في مجال إدارة مخاطر السيولة تبني استراتيجية تضمن استمرارية التمويل في أي وقت وذلك بالاعتماد على المبادئ التالية: (مليك و سلوى، واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية في الجزائر، 2018، صفحة 253).

- رفع تقرير بالوضع العام للسيولة بصفة دورية كأحد متطلبات البنك المركزي،
- اتباع الأساليب الحديثة في قياس وإدارة مخاطر السيولة،
- تحديد المتطلبات القانونية كالحفاظ على الحد الأدنى من نسبة أدوات الدين العام إلى الودائع بالعملة المحلية والالتزام بنسب الفجوات المقررة وفقا لنظام سلم الاستحقاقات،

كما أصبحت إدارة مخاطر السيولة في البنوك تتعقد بتعقد ميزانيات البنوك وكبر أحجامها، لذلك كان لابد من عملية تطوير لهذه الأساليب وفيما يلي ستة خطوات يمكن لإدارة البنك اتباعها لتطوير عملية إدارة مخاطر السيولة لديها وهي:

- تحديد حجم السيولة المتوفرة لدى المصرف لمعرفة قدرته على توفير النقد بسرعة خلال 30يوما بحد أدنى من الخسارة وبتكلفة مقبولة، وهذا ما يطلق عليه تعريف السيولة الأساسي،
- تحديد حجم السيولة التي يحتاجها المصرف ومن المهم فهم التغيرات المستقبلية المتوقعة لميزانية البنك، وكيف ستؤثر هذه التغيرات على وضع السيولة، وتعتبر أساليب التنبؤ بمصادر واستخدامات الأصول مفيدة في هذا المجال،
- تطوير نظام إنذار مبكر حيث من الضروري تطوير نظام لإرشادات الإنذار المبكر ومؤشرات المخاطر لتمكين الإدارة من التعرف على احتمالات ضغط السيولة،

- إجراء اختبارات الضغط لتحديد الاحتياجات التمويلية وسبل توفيرها من خلال تحليل الإيرادات والقيمة المعرضة للمخاطر ويتم ذلك عن طريق ممارسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة،
- تقدير ردود فعل الإدارة لكل حدث من الأحداث المتوقعة خلال ظروف الأزمات، حيث لابد من تشكيل فرق لإدارة أزمات السيولة في البنك يكون مهامه رفع التقارير للجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة بخصوص توصياتهم حول سبل إدارة السيولة في ظروف الأزمات الاقتصادية،
- ضرورة توثيق الإجراءات وقياس السيولة بشكل دوري.(نور و حمري، 2022-2023، صفحة 43).

المطلب الخامس: معايير قياس السيولة في البنوك التجارية

من الضروري أن يهتم البنك بمراقبة مستويات وأحجام السيولة لديه حتى يتجنب الوقوع في وضعية عجز أو مخالفة التشريعات التي تفرضها هيئات مراقبة نشاط البنوك حول مستويات السيولة الواجب الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي (الاحتياطي القانوني) أو في خزينة البنك التجاري.(وهيبة، إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها، 2014، صفحة 266)

يستخدم البنك العديد من المؤشرات المالية أو النسب المالية لمعرفة كفاءة السيولة النقدية فيها، وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية وأصول أخرى سريعة التحول إلى نقدية والسيولة تمثل سيفا ذي حدين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد ا لاقتصادي لها أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب، سوف يؤثر سلبيا في ربحية المصرف، ومن جهة أخرى إن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، ويحقق الضعف في كفاءة المصرف عن الوفاء بالتزامات خاصة اتجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الإقراض المقدم له.(قردوح و بومزايد، 2019-2020، صفحة 28)

ومن أهم المعايير المستخدمة لقياس سيولة البنك التجاري فيما يلي:

الفرع الأول: نسبة الرصيد النقدي:

تقيس لنا نسبة السيولة التي يحتفظ بها البنك التجاري مع عدم تضييع فرص الر بح، وهذا لمواجهة التزاماته من النقدية المتوفرة في الخزينة، وتشير إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى البنوك الأخرى، وأية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في البنك على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة البنك والواجب التسديد في مواعيدها المحددة، وتحدد هذه النسبة حسب المعادلة التالية: (سحنون، 2003، صفحة 129).

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك المركزي + النقدية بخزينة البنك+ الفائض أو العجز في الاحتياطي القانوني}}{\text{الودائع بالعملة الأجنبية+شيكات وتحويلات مستحقة+ الأرصدة المستحقة}}$$

كما يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

يعبر ارتفاع هذا النسبة عن مدى قدرة الأرصدة الموجودة في الصندوق ولدى البنك المركزي والبنوك الأخرى وأية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية وغيرها الموجودة في البنك على الوفاء بالتزاماته الواجب تسديدها في آجال استحقاقه.(خوبيزي، 2017-2018، صفحة 41).

أي أن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة. ويمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال ما يلي:

- إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمنظمات،
- سداد قروض سبق أن أقرضها البنك للعملاء،
- الاقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية مثلا،
- زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي، وليس عن طريق تجميد الاحتياطات،
- وجود رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى، نتيجة لعمليات المقاصة.(جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، 2009، صفحة 93)

الفرع الثاني: نسبة الاحتياطي القانوني:

وفقا لقوانين البنك المركزي تحتفظ البنوك بأرصدة لدى البنك المركزي وبدون فوائد بنسبة معينة من الودائع التي يحددها البنك المركزي ويسمى هذا بالاحتياطي القانوني، علما أن هذه النسبة عرضة للتغير تبعا للظروف الاقتصادية للبلد وإذا تجاوز العجز 5% مما يجب أن يكون عليه الرصيد، وإذا استمر العجز لمدة شهرا جاز لمجلس إدارة البنك المركزي أن يفرض على البنك التجاري عدم إعطاء أي قروض جديدة حتى يتم استيفاء النقص بالإضافة إلى جزء مالي.)جلدة ,البنوك التجارية والتسويق المصرفي .p ,2009 , 94)

وتحسب نسبة الاحتياطي القانوني بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني أو النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع بالعملة الوطنية + التزامات أخرى}} \times 100$$

فيما يخص نسبة الاحتياطي القانوني في الجزائر قد تميزت بالديناميكية وعدم الاستقرار، إذ وصلت هذه النسبة إلى

12% بموجب التعليمة رقم 02-2013 الصادرة بتاريخ 2013/04/23 المعدلة والمتممة للعملية رقم 02-2004 المؤرخة في 2004/05/13 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية، ثم انخفضت النسبة إلى 8% بموجب التعليمة رقم 03-2016 المؤرخة في 25-04-2016، ثم إلى 4% بموجب التعليمة رقم 04-2017 المؤرخة في 2017/07/31 ولا زالت سارية المفعول.(ناصر، 2019، صفحة 63).

ويمكن تمثيل نسبة الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الـ 17 سنة الأخيرة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): تطور نسبة الاحتياطي القانونيفي الجزائر خلال الفترة 2001-2017

السنة	النسبة%
2001	3
2002	4 ,24
2003	6,25
2006-2004	6,5
2009-2007	8
2011-2010	9
2012	11
2015-2013	12
2016	8
2017	4
2018	8 ابتداء من 2018/01/15
2018	10 ابتداء من 2018/06/15

المصدر:(ناصر، 2019، صفحة 63)

الفرع الثالث: نسبة السيولة القانونية:

ويعتبر هذا المعيار أكثر دلالة على سيولة البنك الفعلية، يقيس مدى قدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية: الأرصدة النقدية، والأرصدة الشبه نقدية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على البنك في جميع ظروف وحالات البنك، لذلك تعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداما في مجال تقويم كفاية إدارة السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضيا وفق المعادلة التالية:(الروبي، 1985، صفحة 307).

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{رصيد البنك لدى البنك المركزي+النقدية بخزينة البنك+مجموع الأصول غير النقدية شديدة السيولة}}{\text{الودائع بالعملة المحلية + التزامات أخرى}} \times 100$$

عادة ما يحدد البنك المركزي مقدار هذه النسبة والتي تلتزم البنوك التجارية عادة بتحقيقها، وعموما فإن ارتفاع النسبة عن النسبة المعيارية التي يحددها البنك المركزي يعني ضمانه أكيدة لحقوق المودعين وابتعاد البنك عن أي احتمال لظاهرة العسر المالي، في حين انخفاضها، قد يعرض البنك التجاري إلى تساؤل من البنك المركزي أولا، وإلى احتمال تعرضه إلى فقدان ثقة المودعين ثانيا لربما تعرضه لاحتمال العسر المالي ثالثا.(الإسلام، أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية، 2018-2019، صفحة 17).

في حالة احتساب النسبة السابقة بالعملة الأجنبية فإن البسط يتكون من:(حسن، دون سنة نشر، صفحة 81).

- نقدية،
- الفائض في الأرصدة الاحتياطية لدى البنك المركزي عن متطلبات الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي،
- شيكات وحوالات وأوراق مالية تحت التحصيل،
- أذون على الخزانة،
- أوراق الحكومة القابلة للتداول مع البنك المركزي،
- أوراق تجارية مخصومة تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر وتحمل توقيعين تجاريين على القل،
- صافي المستحق على البنوك (بعد إجراء المقاصة بين إجمالي المبالغ المستحقة على البنوك والمبالغ المستحقة لها)،

ويستبعد من البسط نسبة القروض التي يحصل عليها البنك بضمان الصول السابقة.

أما المقام فيتكون من:

- شيكات وحوالات وخطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع،
- صافي المستحق للبنوك (بعد إجراء المقاصة بين إجمالي المبالغ المستحقة على البنوك والمبالغ المستحقة لها)،
- المستحق للبنوك في الخارج،
- ودائع العملاء (شاملة المحصل كغطاء للاعتمادات المستندية)،
- 50% من القيمة غير المغطاة نقدا من خطابات الضمان الابتدائية وذلك المكفولة من بنوك الدرجة الأولى بالخارج، وفي حالة قيام أحد البنوك بإصدار خطاب ضمان نهائي بناء على طلب بنك آخر وبكفالته تدرج القيمة غير المغطاة نقدا من هذا الخطاب في مقام نسبة السيولة الخاصة بكل من البنكين.(الإسلام، أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية، 2018-2019، صفحة 17)

الفرع الرابع: نسبة التوظيف (معدل القروض إلى الودائع)

تعني قدرة المصرف على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفق تاريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة مع ملاءة تحصيل هذه القروض، ومنح قروض وسلفيات جديدة. وبالتالي يستلزم على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء واستبعاد ما يتضح عدم قدرته على سداد القرض من نسبة السيولة العامة، وهذا من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء، ومراقبة عمليات السحب والإيداع وذلك للتعرف على أسلوب استخدام القرض من نسبة السيولة العامة، وتحسب هذه النسبة وفقا للمعادة التالية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{إجمالي ودائع العملاء}} \times 100$$

ويسمى أيضا:

$$\text{معدل القروض} = \frac{\text{القروض الممنوحة}}{\text{احمالي ودائع العملاء}} \times 100$$

ويستعمل هذا المعدل كمقياس للسيولة، ناتج عن كون القروض من الأصول المربحة والأقل سيولة، حيث أن زيادة الودائع المستثمرة على شكل قروض يؤدي إلى انخفاض في السيولة، وإذا كان معدل القروض على الودائع عاليا، فإن البنوك تعمل على التقليل من عملية الإقراض والاستثمار، وبالتالي ترتفع معدلات الفائدة.(الأمين، 1991، صفحة 111)

المبحث الرابع: البنك المركزي وتجديد السيولة في البنوك التجارية

يعمل البنك المركزي على تجديد السيولة في البنوك التجارية وذلك من خلال اتباعه مجموعة من الأساليب والتقنيات، بحيث يختلف مدى اعتماد البنك المركزي عليها باختلاف الهيكل الاقتصادي الذي يمارس عمله فيه وتغير واختلاف الظروف المحيطة بمزاولة سياسته النقدية.

ومن أهم الوسائل التي يعتمد عليها بنك الجزائر في تجديد السيولة نجد سياسة إعادة سعر الخصم أولا، وسياسة السوق المفتوحة ثانيا، وكذا تقنية أو سياسة تغيير النسب القانونية للاحتياطي الإلزامي ثالثا.

حيث قام بنك الجزائر بإصدار مجموعة من النصوص التنظيمية المترافقة مع الحاجة للسيولة، وهي التعليمات 02-2016 المؤرخة في 24 مارس 2016 التي تحدد كيفية تطبيق عمليات الخصم وإعادة الخصم للسندات العمومية والخاصة لفائدة البنوك والمؤسسات المالية والتسبيقات والقروض للبنوك، والتعليمة رقم 06- 2016 المؤرخة في 01 سبتمبر 2016 المتعلقة بعمليات السوق المفتوحة الخاصة بإعادة تمويل البنوك، والتعليمة رقم 07-2016 المؤرخة في 01 سبتمبر 2016 المتعلقة بتسهيل القرض الهامشي.(أدبوب، 2020، صفحة 63).

المطلب الأول: سياسة إعادة سعر الخصم

يعتبر سعر إعادة الخصم من أقدم الوسائل التي استعملتها البنوك المركزية في تنفيذ سياستها النقدية، وعليه تعد هذه الوسيلة من الأدوات التقليدية التي يتم اللجوء إليها بطريقة مألوفة.(الحق، 2009-2010، صفحة 135).

سعر إعادة الخصم هو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق وسندات تمثل عمليات تجارية أو عمليات قرص قصيرة الأجل لم يصل تاريخ استحقاقها بعد، وذلك لصالح البنوك التجارية، التي سبق لها وان أجرت خصما على هذه الأوراق والسندات لصالح زبائنها، وذلك مقابل قيمة مالية تقل عن القيمة الاسمية للورقة من مقدار المبلغ المسحوب، وهذا على أساس معدل الخصم الذي يحدده البنك المركزي، هكذا يستطيع بنك الجزائر تنفيذ السياسة النقدية والتحكم في القرض لمواجهة أخطارها، فإذا انتهج البنك سياسة نقدية توسعية، يقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم، طالبا من البنوك التجارية التوسع في منح القروض، من خلال تخفيض معدلات الفوائد المستحقة على القروض، لتشجيع المستثمرين على الإقبال على طلب القروض البنكية.(زاينة، 2012، صفحة 218).

منذ صدور الأمر رقم 03-11(أمر رقم 03-11) لم يعد بنك الجزائر يحدد نسبة الفوائد التي يجب أن تطبقها البنوك التجارية، بل ترك الأمر لقانون العرض والطلب. لكنه حدد أقصى نسبة لا يجوز تجاوزها. وتؤكد المادة 05 من النظام رقم 09-03 (النظام رقم 09-03 المؤرخ في 26 ماي 2009، يحدد القواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية، عدد 53،

2009) الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية حيث تنص على أنه: تحدد البنوك والمؤسسات المالية بكل حرية معدلات الفائدة الدائنة والمدينة وكذا معدلات ومستوى العمولات المطبقة على العمليات المصرفية.

أما في حالة إذا اتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية، في حالة وجود فائض في السيولة في السوق المصرفية يسعى إلى تخفيض السيولة لمقاومة زيادة التضخم، فإنه سيرفع من سعر إعادة الخصم لتقييد حجم الائتمان.(زاينة، 2012، صفحة 219)

فرفع معدل إعادة الخصم سيؤدي إلى رفع معدل الفائدة التي ستطبقها البنوك التجارية على القروض الممنوحة للمتعاونين الاقتصاديين، لأن رفع معدل سعر إعادة الخصم يؤدي إلى رفع تكلفة تمويل البنوك التجارية بالسيولة، وهكذا سيتردد المستثمرون

والزبائن بصفة عامة على طلب القروض وهذا سيؤدي إلى خفض السيولة على مستوى السوق الاقتصادية، وبهذا سيتقلص حجم التضخم.

هذه الآلية تكون فعالة في الدول التي تكون فيها البنوك التجارية تعتمد أساسا على تمويل البنك المركزي لتزويدها بالسيولة، كما هو الشأن في الجزائر ومعظم الدول النامية. وهذا ما شجع المشرع على التمسك بهذه الآلية ضمن آليات تنفيذ السياسة النقدية، بالرغم من تبني آليات أخرى، تعتبر من الآليات المستعملة في البلدان ذات الاقتصاد القوي والأنظمة المصرفية القوية، كآلية السوق المفتوحة.

المطلب الثاني: سياسة السوق المفتوحة

يقصد بسياسة أو آلية السوق المفتوحة، تدخل بنك الجزائر في السوق النقدي بهدف تقليص السيولة أو زيادتها، عن طريق شراء الأوراق المالية (ضخ السيولة)، أو بائعا للأوراق المالية (امتصاص السيولة)، وهي أداة فعالة لخلوها من الآثار التضخمية التي تنتج عن استخدام الأدوات الأخرى وهذا للتأثير غير المباشر على النحو التالي:

يقوم البنك المركزي عن طريق هذه السياسة بالتأثير على سيولة البنوك التجارية، تبعا للأهداف الاقتصادية المرغوب بتحقيقها، فهو يدخل السوق النقدية إما بصفته عارضا للأوراق المالية وإما بصفته طالبا لها.(الجزائر، 2017، صفحة 136).

ففي حالة ارتفاع الأسعار وثبوت حالة التضخم لحماية الاقتصاد، يتدخل البنك المركزي، يعرض ما يملكه من أوراق مالية وتجارية، ويبيعها مقابل سيولة، وبذلك يمتص السيولة الموجودة في السوق الاقتصادية، ونتيجة لهذه العملية سيقلص حجم السيولة الموجودة لدى البنوك التجارية خاصة باعتبارها صاحبة الاختصاص الأصلي في منح القروض المصرفية، مما سيؤدي إلى انخفاض قدرتها على منح القروض، وطبعا سينتج ذلك إنقاصا للسيولة التي كانت تعرض على المستثمرين والمتعاونين الاقتصاديين، وحتى الأشخاص الطبيعية الطالبة للقرض، ونقص السيولة يعني نقص كمية النقود المتداولة، وهذا سيجعل الأسعار تنخفض. وبذلك سيقوم هذا الإجراء بالتخفيف من حالة التضخم التي يشكو منها الاقتصاد. (زاينة، 2012، صفحة 222)

في الحالة المعاكسة، إذا أراد البنك المركزي انتهاج سياسة توسعية، لتجاوز حالة ركود إقتصادي بسبب نقص السيولة، يقوم بتشجيع الائتمان عن طريق توفير السيولة لمؤسسات القرض، المتمثلة في البنوك التجارية. فيتدخل في السوق النقدية بصفته مشتريا للأوراق المالية التي تعرضها هذه المؤسسات مقابل السيولة التي يعرضها عليها.

بشكل عام فإن تطبيق هذه السياسة يتطلب توافر سوق مالية واسعة خاصة في البلدان التي تسعى للتنمية ومن ثم فإن الالتجاء إلى هذه السياسة أمر صعب في كثير من الأحيان بسبب ضعف الأسواق النقدية والمالية، وعدم انتشار استخدام الأوراق التجارية وأذونات الخزينة مما يجعل هذه العمليات تحدث تقلبات شديدة في أسعار تلك الوراق مما يؤدي إلى اهتزاز المراكز لبنوك الدول النامية.(نجيبة و فاتح، 2022، صفحة 805)

يستعمل البنك المركزي الجزائري آلية السوق المفتوحة بموجب نص المادة 10 من النظام رقم 09-02(09-02، 2009، صفحة 53).

حسب بنك الجزائر فإن الاعتماد على سياسة السوق المفتوحة من خلال الشراء المباشر لسندات الخزينة العمومية قد غطى حاجيات هذه الأخيرة من التمويل في حدود 2, 3371مليار دينار مع نهاية سنة 2018، وهو ما أدى إلى ارتفاع مستوى السيولة المصرفية بواقع 6, 1557 مليار دينار.(نجيبة و فاتح، 2022، صفحة 806)

المطلب الثالث: سياسة تغيير النسب القانونية للاحتياطي الإلزامي

تعتبر هذه التقنية من الوسائل الحديثة التي تلجأ إليها البنوك المركزية للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان أو خلق الودائع، وبالتالي فهي تشكل آلية من آليات البنك المركزي في الرقابة غير المباشرة على عمليات البنوك التجارية.(الحق، 2009-2010، صفحة 140)

يعرف الاحتياطي الإلزامي بأنه نسبة قانونية من ودائع الجمهور يفرضها بنك الجزائر على البنوك التجارية، عند استلامها لهذه الودائع والاحتفاظ بها في حساب باسم هذه البنوك مفتوح لديه لا ينتج فوائد.(أدبوب، 2020، صفحة 58).

تقتضي سياسة الاحتياطي الإلزامي أن تقوم البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع لدى البنك المركزي، وهذا الاحتياطي يختلف عن السيولة التي تبقيها البنوك لديها لمواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين، فمبدئيا تعتبر هذه السياسة آلية يستعملها البنك المركزي لحماية المودعين في حالة وقوع البنوك في حالة تعثر مالي، كما أنها طريقة للتحكم في السيولة لمواجهة أزمات السيولة وركود الاقتصاد.(الحليم و عاكف، 2022-2023، صفحة 77)

فعندما تنقص السيولة، يتبنى البنك المركزي سياسة توسعية، يقوم بخفض نسبته لتشجيع البنوك على التوسع في منح الائتمان، ذلك أثناء فترات الركود الاقتصادي، أما عندما يكون هناك فائض في السيولة، يقوم البنك المركزي برفع نسبته لتقييد البنوك في منح الائتمان، متبعا سياسة انكماشية.(الحليم و عاكف، 2022-2023، صفحة 78)

تم استحداث آلية الاحتياطي الإجباري في الجزائر بموجب المادة 93 من قانون النقد والقرض 90-(90-10، 1990)والتي نصت على أنه يحق لبنك الجزائر أن يفرض على البنوك أن تودع لديه احتياطيا في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها، كما أقرت غرامة يومية يستوفيها بنك الجزائر من البنوك المختلفة، وشرع في استخدامها بداية من سبتمبر سنة 1994 كأداة من أدوات السياسة النقدية للتحكم في سيولة البنوك وضبط قدراتها الائتمانية والمخاطر المتعلقة بها.

وبصدور النظام رقم 04-02 (نظام رقم 04-02 المؤرخ في 4مارس 2004 يحدد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي، عدد 27 الصادرة بتاريخ 28 أفريل 2004) تم تحديد الشروط العامة لتكوين الاحتياطي الإجباري حيث أقرت المادة 4 منه أن يتم تكوين الاحتياطي للبنوك من مجموع الالتزامات بالدينار الجزائري داخل وخارج الميزانية باستثناء التزاماتها اتجاه بنك الجزائر، ووفقا للمادة 2 من التعليمة رقم 04-02 (تعليمة رقم 04-02 مؤرخة في 13ماي 2004، تتعلق بنظام الاحتياطي الإلزامي) يشمل وعاء الاحتياطي الودائع تحت الطلب ولأجل، ودائع ضمان الاستيراد دفاتر وسندات الادخار، أذونات الصندوق وودائع أخرى.(سارة، 2023، صفحة 167).

يعتبر نظام الاحتياطي الإلزامي آلية بسيطة في التسيير إذا ما تم مقارنتها بأدوات السياسة النقدية الأخرى، وتكون هذه الآلية فعالة إذا شملت جميع أنواع الودائع وعلى افتراض عدم وجود منافذ غير البنك المركزي للحصول على موارد مالية نقدية.

ويوضح الجدول التالي تطور معدل الاحتياطي الإلزامي في الجزائر في نهاية كل سنة خلال الفترة 2001-2019

الجدول رقم (2) تطور معدل الاحتياطي الالزامي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019		
السنة	**معدل الاحتياطي الالزامي%**	**معدل الكفاءة في الاحتياطي الالزامي %**
2001	3	-
2002	4 ,25	2,5
2003	6,25	2,5
2004	6 ,5	1,75
2007-2005	6,5	1
2008	8	0,75
2009	8	0,5
2011-2010	9	0,5
2012	11	0,5
2015-2013	12	0,5
2016	8	0,5
2017	4	0,5
2018	10	0,5
مارس 2019	12	0,5

المصدر: (أدبوب، 2020، صفحة 59)

لتوضيح معدل الاحتياطي الإلزامي أسقطنا الجدول السابق في الشكل التالي:

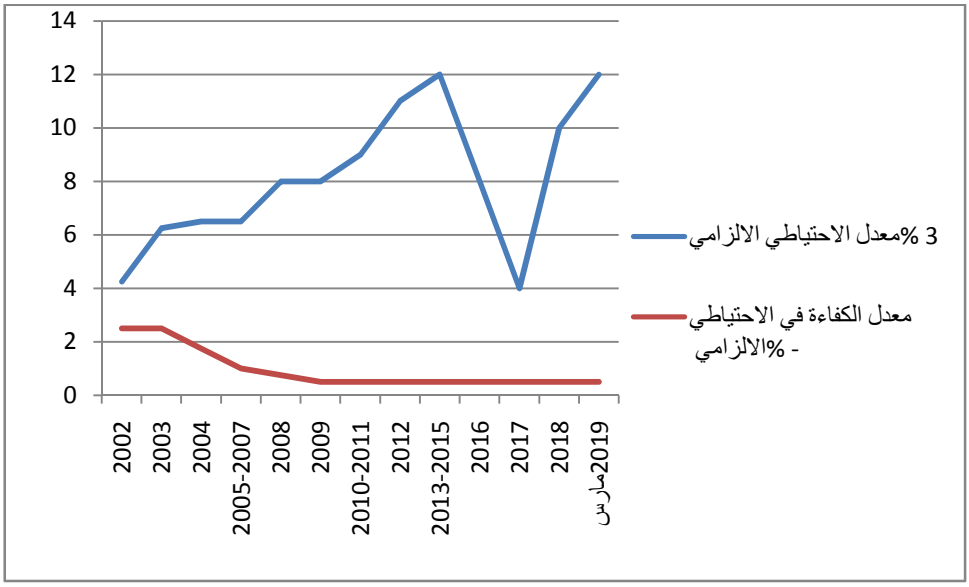

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

خلاصة الفصل:

نستخلص من دراستنا لهذا الفصل أن البنك في المؤسسة المالية يقوم بحفظ ودائع الأفراد وتقديمها على شكل قروض مختلفة الأشكال والآجال، والسيولة تعتبر من أبرز اهتمامات البنوك، حيث تلعب دورا هاما في نجاح أعمال البنوك التجارية، ولضمان السيولة دائما في البنوك يجب أن تكون هناك إدارة فعالة، هذه الإدارة تحتوي تحليلا وتقييما لأوضاع البنك مما تجعله دائما لمقابلة طلبات السحب خصوصا المفاجئة.

كما يتبين لنا من خلال هذا الفصل أن وجود السيولة في البنوك التجارية يؤدي إلى تنشيط وتعزيز الكثير من العمليات البنكية وخصوصا الثقة بين المودعين (العملاء)، ويحدث العكس في حالة نقص السيولة، فهذا سيخلق ضررا كبيرا. ولهذا من أجل تجنب مثل هذه الأزمات تحتاج إدارة البنوك إلى وجود أدوات ومؤشرات لقياسها ومراقبتها، فإدارة السيولة عملية يومية تتطلب رصد حركة السحوبات والمطلوبات لضمان السيولة الكافية في جميع الأوقات.

كما تعرفنا في دراستنا لهذا الفصل أن للبنك المركزي دور أساسي وفعال في تحديد السيولة في البنوك التجارية وذلك بالتدخل في السوق النقدية، وباستخدامه لأدوات وأساليب ذات أهمية تتمثل في سياسة سعر إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة وكذا سياسة معدل الاحتياطي الإلزامي.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل

يلعب الجهاز البنكي دورا هاما في النشاط الاقتصادي لما له من تأثير كبير على القطاع الاقتصادي، وسوف نتطرق إلى دراسة حالة واحدة من هذه البنوك والمتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والذي بدوره يلعب دورا فعالا في التنمية الاقتصادية، حيث يحتل مكانة استراتيجية في الجهاز المصرفي، وتتفرع من بنك الفلاحة والتنمية الريفية عدة وكالات متواجدة في مختلف التراب الوطني.

وتعتبر وكالة بدر بسكرة الناشطة على مستوى الولاية إحدى أهم الوكالات، حيث تزاول نشاطها البنكي من خلال تقديمها لمختلف الخدمات البنكية من منح القروض سواء للسباب أو الفلاحين بغية تمويل الاستثمارات أو غيرها على مستوى الولاية.

وبغية إسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي والوصول إلى الهدف من دراسة هذا الموضوع والمتمثل في دور البنك المركزي في تجديد السيولة في البنوك التجارية

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحد من أكبر البنوك الوطنية، الذي نتيجة لخبرته وتنافسيته استطاع أن يفرض مستواه في بيئة تنافسية لبنوك خاصة وطنية وأجنبية وذلك بتبني تنظيم جديد، وتحويل أساليب العمل الخاصة به وهذا ما يضيف قيمة أعلى لموارده البشرية والمادية بالإضافة إلى نظام الإدارة، كذلك تكييف استراتيجيات الإدراة مع الحقائق الجديدة الاقتصادية.

المطلب الأول: نشأة، تطور وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982، بمقتضى المرسوم، في حقيقة الأمر كان تأسيسه تبعا إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، حيث ارتبط تأسيسه بتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي والحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الأرياف.)البشرية(2024 ,

وبالتالي فإنه بنك متخصص إذ أن مهمته تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المختلفة في الريف، وذلك بغرض تطويره وتطوير الإنتاج الغذائي على الصعيد الوطني، وهو أيضا بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع من أي شخص مادي أو معنوي، ويقرض الأموال بآجال مختلفة، تستهدف تكوين أو تحديد رأس المال الثابت وهو يعطي امتيازا للمهن الفلاحية والريفية يمنحها قروضا بشروط سهلة وبسعر فائدة أقل، وهذا البنك يأخذ بمبدأ اللامركزية حيث أعطى لفروعه صلاحيات واسعة في منح القروض، وهذا لخدمة إعادة الهيكلة وتسهيلا لخدماته بعد أن أعيد تقسيم البلاد إلى 48ولاية ورأس ماله عند التأسيس قدر بـ 1مليار دينار جزائري.(قسمية، 2015-2016، صفحة 77).

تعتبر المجموعة الجهوية للاستغلال بسكرة من أوائل المديريات بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة التي ورثها بنك بدر عن البنك الوطني الجزائري إذ وجد المجموعة الجهوية للاستغلال ووكالتها مع انبثاق البنك عن البنك الوطني الجزائري سنة 1982 كما تعتبر المديرية الجهوية للبنك على مستوى الولاية. وتملك المديرية الجهوية بسكرة شبكة توزيع تتكون من 09وكالات موزعة على ولاية بسكرة والوادي حيث تتواجد وكالة بسكرة في نفس مقر المديرية الجهوية في الولاية أي في وسط مدينة بسكرة.

الفرع الثاني: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية الكثير من التطورات منذ نشأته إلى الوقت الحالي في مختلف الإصلاحات التي مر بها القطاع البنكي في الجزائر ويمكن تقسيمها إلى أربعة مراحل:

المرحلة الأولى: (1982–1990)

بعدما تم تأسيسه على أنقاض البنك الوطني الجزائري برأس مال قدره 1 مليار دينار جزائري، سعى فرض وجوده في السنوات الأولى حيث قام بفتح العديد من الوكالات في المناطق الريفية وذلك طبقا لمبدأ تخصيص البنوك، إذ اكتسب سمعة وكفاءة عالية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية و الصناعة الميكانيكية الفلاحية وبعد هذا الإصلاح الاقتصادي تحول البنك إلى شركة مساهمة برأس مال قدره 2,2 مليار دينار.

المرحلة الثانية: (1991–1999)

بعد صدور قانون النقد والقرض الذي أعطى استقلالية أكبر للبنوك ونص على نهاية تخصصها، بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه المختلفة والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار.

شهدت هذه المرحلة إدخال التكنولوجيا والإعلام الآلي حيث تم تطبيق نظام سويت لتطبيق عملية التجارة الخارجية سنة 1991 وإدخال مخططات الحسابات الجديدة على مستوى الوكالات سنة 1992 وهذا إلى جانب تشغيل بطاقات السحب ما بين البنوك وهذا خلال 1996 و 1998 على التوالي.(زينة و الجليل، دون سنة)(الملتقى الوطني، المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، عنوان المداخلة، واقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل ذلك، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، بن وسعد زينة، جميل عبد الجليل).

المرحلة الثالثة: (2000–2005)

تميزت بموجب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديدة في مجال تشجيع الاستثمارات ونشاطها ومستوى مردودها يساير قواعد اقتصاد السوق، وفي إطار تمويل الاقتصاد ضمن هذه جعل الاقتصادية الجديدة للجزائر، عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تغيير سياسة الإقراض إلى حد كبير وزيادة حجم القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في جميع الميادين. فأصبح يضم بنك الفلاحة والتنمية الريفية حوالي 334 وكالة منها 36 وكالة قيد الإنجاز و42مديرية جهوية ويشغل ما يقارب 7000 عامل بين إطار وموظف.

ونظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية صنف هذا البنك في قاموس مجلة البنوك طبعة 01 في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية والمرتبة 668 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف.

المرحة الرابعة (ما بعد ماي 2005)

كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمول جميع النشاطات دون استثناء ولكن بعد شهر ماي 2005 عاد إلى التخصص في تمويل القطاع الفلاحي، ورغم هذه التحولات إلا أنه ما زال يمولالنشطة الأخرى لصالح المتعاملين معه قبل ماي 2005 وذلك حفاظا على سمعته وتقديرا منه لعملائه.

الفرع الثالث: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية كما يلي:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، فهو ينتمي إلى قطاع عمومي إذا يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي، وترقية العالم الريفي ودعم النشاطات التقليدية المختلفة والحرفية.

أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك تجاري يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، ويمثل أيضا بنك باعتباره يستطيع القيام بمنح القروض المتوسطة أو طويلة الأجل وهدفها تكوين رأس مال ثابت"(البشرية، 2024)

بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة:

تعتبر ولاية بسكرة من المناطق الفلاحية المهمة في الجزائر لذا فإن إنعاش الفلاحة فيها لن يكون بعمليات تمويل كبيرة، تتولى الدولة توفيرها، وهذا ما يوضحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة بالمرسوم رقم 82-106 والذي يقع مقره بشارع بن باديس بسكرة ويشرف على تسع وكالات تضم الدوائر التالية: بسكرة، سيدي عقبة، أولاد جال، الدبيلة، الوادي، المغير، قمار، جامعة، طولقة. وكل وكالة من هذه الوكالات لها صلاحية محددة فهي تقوم بتمويل القطاع الفلاحي والتجاري والحرفي التابعة للدائرة.

المطلب الثاني: وظائف، أهداف وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعدة وظائف ويسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف وتقديم خدمات متنوعة تتمثل في:

الفرع الأول: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نذكر منها:(قسمية، 2015-2016، صفحة 80)

- منح القروض والمساعدات وتطوير الأعمال الفلاحية، الزراعية والصناعية،
- تمويل الأعمال الزراعية الصناعية المرتبطة مباشرة بقطاع الفلاحة،
- جمع الادخار الوطني،

- تقديم المساعدات للمهن الفلاحية والمهن الأخرى المرتبطة بالأعمال الفلاحية،
- جمع الودائع المختلفة (الجارية ولأجل)،
- تمويل عمليات التجارة الخارجية وذلك عن طريق القروض المتعلقة بعمليات استيراد السلع والتجهيزات والمواد الأولية وتحويل العملات،
- المساهمة في رؤوس أموال المؤسسات والبنوك والتي تحقق له أرباحا

الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يهدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- مواجهة المنافسة ورفع حصته في السوق الوطنية والعمل على تدعيم وضعيته التنافسية في السوق البنكية،
- إرضاء الزبائن وعرض المنتجات والخدمات التي من المحتمل أن تلبي احتياجات الزبائن،
- تطبيق معايير الجودة،
- تحسين وتطوير العلاقات مع العملاء،
- زيادة الموارد بأقل التكاليف وبأفضل ربحية وتنويع هذه الموارد في ظل قواعد النظام البنكي،
- الحصول على المعلومات بأكثر دقة وأسرع وقت،
- رفع ودائع البنك من خلال تحسين وتطوير جودة ونوعية الخدمات المقدمة إلى الزبائن،
- تحسين الأوضاع الاقتصادية للمؤسسات خاصة العمومية،
- زيادة ثقة العملاء والمؤسسات الخاصة بهذا البنك،
- توسيع حجم القروض الممنوحة باتباع سياسة المنافسة السعرية القائمة على تخفيض معدل الفائدة على القروض المعطاة،
- تحسين نوعية الخدمات وتنويع محفظة القروض)البشرية(2024 ,.

الفرع الثالث: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل الخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لجذب مدخرات زبائنه وتمكينهم من توظيفها: (البشرية، 2024)خدمات الادخار لديه وتتمثل في:

أولا:الخدمات التقليدية:

1- الحساب الجاري:وهو مفتوح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاط تجاري أو فلاحي أو صناعي.
2- **سند الصندوق**: هو دفتر يخول لصاحبه الحق في فتح حساب للادخار إذ يمكن صاحبه سحب أمواله في أي وقت يشاء ومن أي وكالة من وكالات البنك كما يمكن لصاحبه توكيل أي شخص ينوب عنه في الحالات الضرورية، ويتيح هذا

الحساب لصاحبه الحصول على فائدة عند نهاية كل سنة مالية لتضاف إلى رصيده، ويقوم موظفو البنك بتسجيل جميع العمليات البنكية التي يقوم بها كل من البنك والعميل على هذا الدفتر، الشيء الذي يتيح للعميل المتابعة الجيدة لحسابه وتجدر الإشارة هنا إلى أن العميل له الحرية في فتح الحساب مقابل حصوله على فائدة أو لا حسب رغبته.

3- **دفتر توفير الشباب**: دفتر يمكن صاحبه من الشباب دون 19 سنة عن طريق ممثله الشرعي من فتح حساب إيداع ويقدر المبلغ الأدنى لهذا الدفتر 500دج ويتيح هذا الدفتر لصاحبه عند بلوغه الأهلية القانونية، وذو الأقدمية التي تزيد عن 5سنوات الاستفادة من قرض بنكي قد يصل إلى 2مليون دينار جزائري.(Badr)

4- **دفتر الادخار**: وهو خاص بالكبار يمكنهم القيام بعملية السحب والايداع في أي وقت وفي أي مكان.

5- **دفتر خاص بالسكن**:يتيح هذا الحساب لصاحبه في حالة أراد الحصول على سكن إمكانية مساعدة البنك بتمويله لمشروعه السكني، وفي هذه الحالة تكون سعر الفائدة التي يدفعها صاحب هذا الحساب أقل من الفائدة التي يمكن أن يدفعها شخص آخر يريد تمويل مشروع سكني وهو غير فاتح هذا الحساب.

6- **حساب إيداع لأجل**: ويتمثل هذا الحساب في حساب يفتحه صاحبه لإيداع أمواله مقابل حصوله على فائدة محددة من طرف البنك حسب مدة الإيداع.

7- **حساب العملة الصعبة**: تمنح للعملاء الذين يفتحون حساب خاص بهم بالعملة الصعبة حسب الشروط العامة للبنك.

8- **خدمات متعلقة بالإقراض**:يقوم بنك بدر على غرار البنوك الأخرى بدور الوساطة المالية، فبعد استقباله إيداعات المدخرين باستخدامها في شكل قروض لذوي الاحتياجات المالية وهذه القروض تختلف من حيث المدة وغرض الحصول على القروض، وكذا الضمانات المطلوبة.

ويمنح بنك الفلاحة والتنمية الريفية أنواع عدة من القروض نذكر منها:

- ✓ قروض الاستغلال:

هي قروض مدتها سنة واحدة ولا تتجاوز سنتين وتهدف إلى تمويل احتياجات التشغيل ويفرق البنك نوعين من القطاعات عند إعطاء هذه القروض هما القطاع الفلاحي وقطاع الصناعة.

- ✓ قروض الاستثمار:

هي قروض متوسطة وطويلة الأجل تتراوح مدتها من سنتين إلى خمس سنوات وقد تصل إلى ثماني سنوات أو أكثر ويمنح هذا النوع من القروض عادة لتمويل مشتريات المعدات أو تجديد الآلات أو بهدف تكوين المال الثابت في حالة القروض طويلة الجل وتمنح عادة لقاء رهن عقاري.

ثانيا: الخدمات الالكترونية:

هي خدمات متطورة استحدثت بغرض تحسين نوعية الخدمات المقدمة وتخفيف الضغط على الشبابيك واستمرار الخدمات طيلة أيام الأسبوع، وتتمثل هذه المنتجات في:

- بطاقة الدفع بدر: حيث تسمح هذه البطاقة بإجراء عملية السحب على مستوى الموزع الآلي للأوراق النقدية المتواجدة في كل وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية أو حتى وكالات البنوك الزميلة.هذا المنتج صمم من قبل مهندسي وإطارات البنك يتميز بتكنولوجيا عالية توفر للزبائن خدمة مستمرة متواصلة ذات جودة عالية.
- بطاقة ما بين البنوكCIBLa carte Inter Bancaire)(:وهي بطاقة تسمح للعملاء بسحب مقدار محدد من المال من الموزعات الآلية التابعة للبنك أو من الموزعات الآلية التابعة للبنوك التي وقعت على إصدار هذه البطاقة المتمثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك الجزائر الخارجي، القرض الشعبي الجزائري، وكالات البريد بالإضافة إلى بنك الخليفة سابقا، وتنقسم هذه البطاقة إلى نوعين هما:

أ- البطاقة الزرقاء: Blue Cardوهي بطاقة الكترونية تمنح للعملاء العاديين.

ب- البطاقة الذهبية: Gold Cardوهي بطاقة الكترونية تسمح بإجراء عمليات السحب أعلى من تلك التي توفرها البطاقة الزرقاء.)البشرية(2024 ,

ج- بطاقة التوفير Tawfirويقتصر استخدام هذه البطاقة على من يملكون دفاتر ادخار على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة، وهي بطاقة تسمح لزبائن البنك بالاستفادة من خدمة تحويل أموالهم من حساباتهمالخاصة إلى دفاتر الادخار،عن طريق الموزعات الآلية للنقود دون التنقل إلى وكالة البنك، كما تسمح البطاقة بإجراء عمليات السحب وتحويل الأموال من حساب إلى آخر على مدار 24 ساعة وخلال أيام العطل، واستجابة لاحتياجات السوق، فإن بنك الفلاحة والتنمية يسعى إلى عرض خدمات مصرفية الكترونية أخرى من أهما:

- توفير بطاقة دولية للصرف الآلي.
- خدمات مصرفية عبر الأنترنت والهاتف النقال

المطلب الثالث: مهام وموارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لمزاولة أي نشاط لابد من توفر الأموال اللازمة لذلك، فبنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره منشأة مالية كغيره من المؤسسات يعتمد على موارد مختلفة للقيام بمختلف نشاطاته.

الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف، الصندوق.
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع.
- المشاركة في تجميع الادخارات.
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها.
- تطوير الموارد والتعاملات المصرفيةوكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة.
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
- تطور شبكته ومعاملاته النقدية.
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجارة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من تطورات العمالية في مجال العمل المصرفي.

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ:

- تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- إعادة تنظيم إدارة القروض.
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات الفائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة، بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرون تلخصت أهم محاوره في:

- إعادة التنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك.
- عصرنة البنك (تقوية تنافسيته)
- احترافية العاملين.
- تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى.

- تطهير وتحسين الوضعية المالية.

الفرع الثاني: موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:(قطاف، 2010-2011، صفحة 209)

1- رأس مال البنك: حيث يقدر حاليا بقيمة 33مليار دينار جزائري.
2- الاحتياطي والمخصصات: حيث يقتطع البنك في نهاية كل سنة مالية من المال كالاحتياطات ومخصصات لمواجهة المخاطر.
3- تمويل التجارة الخارجية: إن التجارة الخارجية تعد مصدرا هاما لإنعاش الاقتصاد الوطني من جهة وتعود بالفائدة للبنك من جهة أخرى من خلال دعم عمليات الاستيراد والتصدير والتحصيل المستندي، خصم الكمبيالات التجارية، الاعتمادات المستندية.
4- الودائع: وهي الأموال التي توضع تحت تصرف البنك وتأخذ عدة أشكال منها: (معلومات مقدمة من طرف البنك، مقابلة شفوية)

4-1- ودائع تحت الطلب: وتشمل ما يلي:

4-1-1 الحساب الجاري:

يتلقى هذا الحساب كل عمليات الدفع والسحب والعمليات ذات الطابع التجاري ويفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين دون الاستفادة من فوائد.

4-1-2- حساب الشيكات:

يجري التعامل به في أي وقت دون إشعار مسبق للبنك، وهو حساب جاري لا يقوم بالعمليات التجارية، وبالتالي يمكن الاحتفاظ به إلى جانب الحساب الجاري.

4-1-3- دفتر الادخار البنكي:

ودائع تمكن صاحبها من السحب في أي وقت، وتمثل أموال زائدة عن حاجة الزبائن مما يجعل عمليات السحب قليلة، وتخضع لسعر فائدة متغير حسب السعر السائد في السوق.

4-2- الودائع لأجل:

هي ودائع لا يتم السحب منها إلا بعد مرور مدة معينة متفق عليها مسبقا مع البنك، وتمنح عليها فائدة متغيرة حسب المدة (4,5%كحد أدنى سنويا) وتنقسم إلى :

4-2-1- ودائع لأجل على شكل حساب:

حيث يمكن لصاحبها السحب منها في أي وقت وتخضع لمعدل فائدة متغير حسب المدة.

4-2-2- سندات الصندوق:

هي مبالغ نقدية زائدة عن حاجة الأفراد والتي تودع لدى البنك بغرض الاستفادة من عوائدها، بحيث يقوم البنك بتجميد قيمة الوديعة، ومنع السحب منها حتى نهاية المدة المتفق عليها، وتكون في شكل سندات للتفاوض وتكون إما إسمية أو لحاملها.

5- الخدمات الالكترونية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

ومن بين هذه الخدمات بطاقات السحب التي تسمح لحاملها بسحب مبلغ نقدي معين أسبوعيا (يحدد البنك حده الأعلى) باستخدام الموزعات الآلية المتواجدة في عدة أماكن كمكاتب البريد، ويمكن السحب من الموزعات الآلية للأوراق البنكية التي تشرك فيها البنوك الآتية: CNE , CPA, BADR, EL BARAKA

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بسكرة(البشرية(2024 ,

تعتبر المجموعة الجهوية للاستغلال سلطة الهيكلة للوكالات التابعة لها، وهي تقدم الدعم التقني وتعمل على التنسيق بينها ومراقبة كل نشاطاتها وهي الجهة المخولة لها مخاطبة المديرية العامة لوكالتها وكذلك المديريات المركزية للبنك.

وتظم المجموعة الجهوية للاستغلال حسب الشكل المصالح التالية، وتتكون من:

1- المديرية: هي المسؤولة عن السير الحسن للمجموعة الجهوية للاستغلال ولمجموعة الوكالات التابعة لها.

- **المدير:** وهو المكلف بتطبيق الاستراتيجية الموضوعة لها من طرف المديرية العامة،
  - السهر على تحقيق أهداف البنك،
  - وإعداد برنامج عمل سنوي وتنفيذه،
  - إعداد تقرير سنوي لنشاط البنوك.
- **السكرتارية:** وهي مصلحة تابعة للمدير وهي تعمل على المساعدة في تسهيل أعماله، ويتدخل بدوره في تسيير عملها كما تعمل على استقبال العملاء، المكالمات الهاتفيةوتنظيم البريد الصادر والوارد.
- **نائب المدير:**وهو يساعد المدير في مختلف مهامه الموكلة له، كما أنه يخلفه في حالات غيابه إلا أن هذا المنصب سيبقى شاغرا وبالتالي فإن سلطات هذا المنصب تبقى في يد المدير، كما يشرف على التنسيق بين مختلف مصالح الوكالة ومتابعة تطبيق النظام الداخلي.

- **المصلحة القانونية:** وهي مكلفة بإشراف ومساعدة الوكالات من الناحية القانونية والتأكيد على سلامة الضمانات المقدمة للحصول على القروض،
  - الإشراف القانوني لتحصيل الديون ومراقبة نشاط المحامين المستشارين،
  - ضمان حسن تنفيذ الاتفاقيات القانونية ومراقبة ومصادقة وثائق فتح الحسابات.
- **خلية تحصيل الديون:** وتعمل على تحصيل الديون على مستوى شبكة الوكالات التابعة للمجموعة الجهوية للاستغلال وتقوم بمراجعة ديون العملاء وتشكيل الملفات التي في حيازة الوكالات ومساعدة مديري الوكالات في المفاوضات مع المدنيين لاقتراح إعادة تنظيم ديونهم.

2- **مديرية التجارة:** تتكون من:

- **مصلحة التنشيط التجاري:** وتعمل على
  - وضع خطة عمل للسياقة التسويقية وتنفيذها بعد موافقة الإدارة العامة.
  - إعداد الدراسات الاقتصادية للمنطقة واقتراح إنشاء وكالات جديدة
  - تحديد الزبائن المحتملين والموجودين
  - المشاركة والإعداد لمختلف التظاهرات الاقتصادية والتجارية والمحلية.
- **مصلحة القروض:** تختص هذه المصلحة بكل العمليات المتعلقة بمنح القروض بشتى أنواعها، كما تتولى أيضا دراسة ملفات القروض، وتتكون هذه المصلحة من ثلاث فروع:

1- **فرع القروض الفلاحية:** مختص في منح القروض للفلاحين

2- **فرع القروض التجارية:** مكلف بمنح القروض للتجار

3- **فرع الإحصائيات والمديريات التابعة:** يتولى القيام بالإحصائيات السنوية والشهرية للقروض الممنوحة وهي:

- مديرية تمويل المؤسسات الكبرى وقد أوكلت لها مهمة تمويل المؤسسات الكبرى العامة والخاصة الوطنية منها والدولية مع تنشيط القطاع التجاري والصناعي.
- مديرية التمويل المالي للمؤسسات الصغرى والكبرى، وقد أوكلت لها مهمة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تنشط في القطاعين التجاري والصناعي.
- مديرية تمويل النشاطات الفلاحية وقد أوكلت لها مهمة تمويل النشاط الفلاحي من خلال دراسة كل الملفات المتعلقة بالقروض الفلاحية.
- مديرية الدراسات والتسويق والموارد أوكلت لها مهمة الدراسات والتسويق وكذا الموارد من خلال:
  - ✓ تعيين وتحليل النشاطات المؤدية إلى إعادة هيكلة سياسة البنك في ميدان التمويل.
  - ✓ وضع بنك المعلومات فيما يخص التسويق والموارد ومتابعة الأعمال ومديرية المراقبة والإحصاء.

- مديرية المتابعة وإعادة التحصيل وتقوم هذه المديرية بالمهام التالية:
  - ضمان احترام الشروط الناجمة من رخص التمويل مع مراقبة كل الوثائق.
  - التدخل وإعلام المسؤولين في الرتب عند اكتشاف التعاون أو المخالفة.
  - ضمان متابعة الديون الغير مدفوعة.

3- مديرية الإدارة والمحاسبة: وتضم أربع مصالح وهي:

- **مصلحة تسيير الموظفين:** تقوم بـ:
  - ✓ إدارة الملفات الإدارية للموظفين
  - ✓ إعداد الميزانية السنوية للمواد البشرية وإدارة عمليات دفع الأجور في ظل احترام القانون وتنظيم عقود العمل.
  - ✓ الإدارة والتخطيط المتعلق بالعطل السنوية.
  - ✓ إدارة الأعمال التأديبية وتنفيذ الخطط السنوية للتكوين والتدريب.
- **مصلحة الوسائل العامة:** وتقوم بـ
  - ✓ إدارة المخازن والوثائق.
  - ✓ السهر على حفظ وحماية الأشخاص.
  - ✓ حماية البضاعة التابعة للمجموعة الجهوية للاستغلال والوكالات التابعة لها.
- **مصلحة المحاسبة:** وتقوم بما يلي:
  - ✓ السهر على تسيير حسابات الخزينة في ظل الاحترام الصارم للحدود القصوى للصندوق.
  - ✓ التأكد من احترام وتطبيق مبادئ وإجراءات المحاسبة.
  - ✓ إعداد ملفات الاختتام المحاسبي.
- **مصلحة الإعلام الآلي:** تقوم بـ:
  - ✓ تهتم بتسيير الأجهزة الآلية للبنك.
  - ✓ تطبيق البرامج ونظم المعلومات الخاصة بالبنك.
  - ✓ تحديد الاحتياجات من تكنولوجيا المعلومات.

- **خلية المراقبة:** وتقع تحت السلطة المباشرة لمدير المجموعة الجهوية للاستغلال وتقوم على :
  - ✓ مساعدة أجهزة المراقبة على مراقبة نشاط الوكالات.
  - ✓ تنظيم بعثات المراقبة وذلك لضمان انتظام ومطابقة عمليات منح القروض من طرف الوكالات.
  - ✓ تنسيق وضمان متابعة تنفيذ خطط التصحيح والمعدة من طرف مصالح التفتيش

الشكل رقم (3)

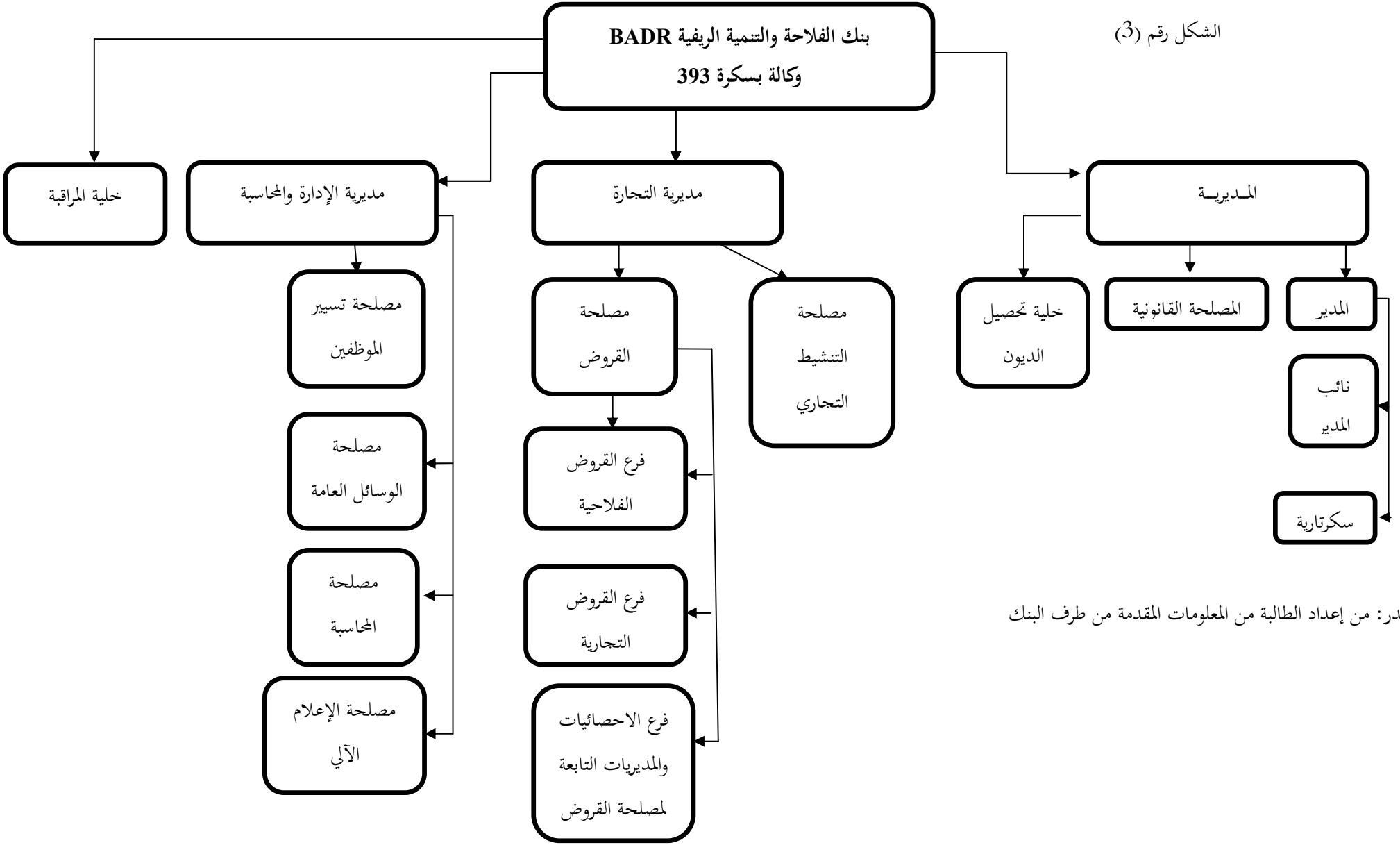

المصدر: من إعداد الطالبة من المعلومات المقدمة من طرف البنك

المبحث الثاني: طرق تجديد السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADRوكالة بسكرة

سنتطرق في هذا المبحث إلى كيفية تدخل البنك المركزي في تجديد السيولة في بنك بدر وكالة بسكرة وذلك في مطلبين

المطلب الأول: خلق الودائع(البشرية، 2024)

تسعى وكالة BADR بسكرة إلى تنمية مواردها لأنها تعمل على زيادة استثماراتها وسيولتها وبذلك تتبع عدة طرق نذكر منها:

أولا: تنمية الودائع: تعتبر الموارد المورد الرئيسي الذي تعتمد عليه الوكالة في عملياتها للتوظيف الذي تحقق من خلاله على السيولة وعلى الربحية لذا نجدها تتبع عدة استراتيجيات منها:

1- جذب العملاء: تقوم الوكالة على جذب أكبر عدد ممكن من العملاء، وهذا من خلال تقديم خدمات متميزة لعملائها كتخفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة، وأخرى مرتفعة لتوظيف أموالهم.(معلومات مقدمة من طرف البنك)

2- توفير الراحة وتسهيل العمليات: تقدم الوكالة للعملاء خدمات مجانية أو تقوم بتخفيض سعر الخدمة وتسهيل العمليات التي يقوم بها العميل منها:

- ✓ تحصيل الشيكات المسحوبة على البنوك
- ✓ أو الفروع الأخرى،
- ✓ تحصيل الكمبيالات المسحوبة لحساب العملاء لدى الوكالة بعد تظهيرها للتحصيل باسم الوكالة،
- ✓ قبول الشيكات المقدمة من قبل العميل للغير أي ضمان سداد الشيكات من جانب البنك،
- ✓ خدمات تحويل النقود.

3- دعم النشاط المالي للعملاء: يتم دعم النشاط المالي في وكالة بدر BADRبسكرة من خلال:

- ✓ الاعتماد على تطور التكنولوجيا والمعلوماتية المستخدمة في إجراء العمليات اليومية للعملاء،
- ✓ تبسيط الخدمات المصرفية ذلك حتى تتناسب مع فهم جميع فئات العملاء وأيضا
- ✓ تقديم الارشادات المصرفية،
- ✓ تقديم العديد من الاستثمارات التي من شأنها تسهيل أعمال العملاء الخاصة باستثمار أموالهم في السوق أو الحفاظ على توازنهم المالي،
- ✓ المحافظة على حد معين في التعامل مع البنوك الخارجية من خلال تبادل المنافع وتوسع حجم المعاملات الخارجية،
- ✓ تسعى الوكالة أيضا إلى المحافظة على سمعتها وسلامة أعمالها.

المطلب الثاني: تنمية الأموال الخاصة بالوكالة

تتمثل زيادة أموال الوكالة عن طريق استيفاء جزء من أرباحهاعلى أرباح غير موزعة وتنمية رأس مالها من شأنه أن يساعد في دعم مركزها المالي، وبالتالي إتاحة فرص أكبر للإقراض وتوظيف الأموال الخاصة بالأوراق المالية واستخدامها في العقارات بدلا من توظيفها في عمليات مصرفية عادية من أجل ضمان الربح الصادر عن المؤسسات التي لا شك في مقدرتها المالية.(البشرية، 2024).

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تعرفنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمختلف مديرياته، والمهام التي يقوم بها وكذا الخدمات التي يقدمها، وتعرفنا على مكانته المرموقة والتي احتلتها بين مختلف البنوك التجارية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، كما يمكن القول أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك التي حظيت باهتمام كبير ، حيث فرض سيطرته على القطاع الزراعي والريفي مما سمح له اكتساب تجربة وخبرات ميدانية، مما يجعله نموذجا لغيره من البنوك التجارية الجزائرية، ومحاولة هذا البنك المساهمة بشكل كبير في تجسيد التنمية المحلية والتي تؤدي إلى تحقيق التنمية الوطنية.

ومن جهة أخرى توصلنا إلى أن وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 393 بسكرة تعتمد على مجموعة من الإجراءات والتدابير في تحديد سيولتها، تفاديا للوقوع في مخاطر السيولة، فهي تعتمد بجزء كبير على البنك المركزي الذي بدوره يعتمد على سياسة رأسمال البنك، وكذا سياسة خلق الودائع، وعليه وجب على البنوك تنويع وتطوير مواردها لتنميتها بسرعة متنامية.

الخـاتمــة

إن نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر أصبح مرهونا بمدى فعالية الجهاز المصرفي للدولة، ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية وكذا الخدمات المتعددة التي أصبحت البنوك الحديثة تتنافس لتوفيرها للعملاء. وقد أكدت التطورات المالية والمصرفية على أن القطاع البنكي من أكثر القطاعات الاقتصادية اندماجا في الاقتصاد العالمي، فالنجاح الاقتصادي لأي دولة مرهون بوجود بنوك قوية وسليمة تعمل ضمن بيئة مالية مناسبة.

تمثل البنوك الشريان الحيوي لمجمل عمليات إدارة الائتمان المصرفي، لما لها من دور كبير في دعم وتنشيط الاقتصاد وزيادة فعاليته،تدعيم مختلف النشاطات والمشاريع، وذلك خلال تقديمها لخدمات متنوعة أهمها منح القروض،لذلك تعمد البنوك إلى صياغة سياستها الإقراضية بما يضمن لها الاستغلال الحسن لمواردها وكذا يضمن لها استعادة أموالها، ولكن رغم كل التدابير المتبعة من طرف البنوك إلا أنها تواجه احتمال تعثر قروضها وذلك نتيجة للمخاطر التي تواجهها، والتي لا تستطيع تجنبها، لذلك تعمل على إدارتها للتخفيف من حدتها.

كما أن للبنك المركزي باعتباره قاطرة النظام البنكي، وكذلك المشرف على التسيير النقدي، ويتحكم في البنوك في إطار القوانين والتشريعات دور فعال في تحديد السيولة في البنوك التجارية وذلك باستخدام أساليب وسياسات متنوعة: سياسة إعادة سعر الخصم، سياسة السوق المفتوحة، سياسة الاحتياطي الإلزامي، والذي بدوره يعمل عل تحقيق استقرار النظام المالي.

اختبار الفرضيات

من خلال دراستنا توصلنا إلى أن:

- السيولة أداة وظيفية لجذب المستثمرين للبنوك التجارية،
- أن البنوك التجارية تعتمد بجزء كبير على الودائع والاستثمارات في تحديد سيولتها،
- أن البنوك التجارية يتوجب عليها تنويع مصادر لجمع الموارد.
- البنك المركزي باعتباره ركيزة أساسية في الجهاز المصرفي له دور فعال في تحديد السيولة في البنوك التجارية.

نتائج البحث:

من خلال دراستنا توصلنا إلى أن:

- نسب السيولة تستخدم من قبل كل البنوك كمؤشر حقيقي لأداء وكفاءة البنوك،
- البنوك التجارية لها مركز مهم في المنظومة المصرفية بدور الوساطة المالية الذي تؤديه بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي تهدف إلى تعظيم أرباحها بالتوفيق بين السيولة، الربحية والمخاطرة،
- تسعى البنوك جاهدة إلى تلبية حاجيات عملائها وتكييف خدماتها مع متطلباتهم المتجددة،
- تعمل البنوك التجارية على تقديم خدمات حديثة ارتبطت بالتطورات التكنولوجية الجديدة،

- يستعمل البنك المركزي أدوات نوعية، كمية ومباشرة للرقابة على البنوك التجارية وتنظيم الائتمان والعمل على الاستقرار الاقتصادي.
- وجود علاقة بين بنك الجزائر والبنوك التجارية من خلال تدخله في تحديد السيولة لهذه الأخيرة باستخدامه آليات مختلفة.

التوصيات:

- الاهتمام بجانب الكفاءات إذ أنه يتوجب على البنوك العامة الجزائرية الاعتماد على الكفاءات في سوق الشغل.
- تكوين الموظفين بالبنك وفتح مناصب شغل جديدة للمؤهلين الجامعيين بغية مسايرة الحداثة كون القطاع المصرفي يشهد تطورات رهيبة.
- الاستفادة من التجارب الأجنبية وذلك من خلال دورات تدريبية وتكوينية يشرف عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- تحويل دور البنوك من أداة لدفع الأجور والمرتبات ومنح القروض التابعة لهياكل الدعم إلى شريك اقتصادي حقيقي ومستثمر كفئ يسعى لتحقيق العوائد.
- محاولة الاستفادة من فائض السيولة الموجود لدى البنك من خلال منح القروض، وأيضا زيادة استثماراتها.
- يجب على البنوك المركزية أن تشدد في رقابتها على البنوك التجارية وتركيزها على الأدوات المباشرة في الرقابة النقدية بقدر تركيزها على الأدوات غير المباشرة.
- على بنك الفلاحة والتنمية الريفية تنويع طرق وآليات تنمية موارده.

فهرس

المحتويات

العنـــــــوان	الصفحة
المقـدمة	أ-د
الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للبنوك المركزية والبنوك التجارية	42-6
مقدمة الفصل	6
المبحث الأول: التأصيل النظري للبنك المركزي	7
المطلب الأول: نشأة البنوك المركزية	7
المطلب الثاني: مفهوم البنوك المركزية ووظائفها	9
الفرع الأول: مفهوم البنوك المركزية	9
الفرع الثاني: وظائف البنوك المركزية	13-10
أولا: إصدار وتنظيم العملة	10
ثانيا:بنك البنوك	11
ثالثا: بنك الحكومة	12
رابعا: الرقابة على الائتمان	12
خامسا: إدارة الاحتياطات النقدية والأجنبية للبلد	13
المطلب الثالث: خصائص البنوك المركزية	13
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية	14
المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية	14
المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية	15-14
المطلب الثالث: خصائص البنوك التجارية	16-15
المطلب الرابع: وظائف البنوك التجارية	16
الفرع الأول: الوظائف التقليدية	16
أولا: قبول الودائع	16
ثانيا: منح الائتمان	17
ثالثا: خصم الأوراق التجارية	17
الفرع الثاني: الوظائف الحديثة	19-18
أولا: تمويل عمليات التجارة الخارجية	18
ثانيا: تحصيل الشيكات	18
ثالثا: تحصيل الأوراق التجارية وخصمها	18
رابعا: إدارة محافظ الاستثمار	18
خامسا: تقديم الاستثمارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير	19
سادسا: التعامل بالعملات الأجنبية	19
سابعا: إصدار البطاقات الائتمتانية	19
ثامنا: القيام بعمليات التوريق	19

المبحث الثالث:أساسيات السيولة وإدارتها 21-34
المطلب الأول: مفهوم ومكونات السيولة 21
الفرع الأول: مفهوم السيولة البنكية 21
الفرع الثاني: العناصر المكونة للسيولة 22
أولا: السيولة الحاضرة 22
ثانيا: السيولة شبه النقدية 22
المطلب الثاني: خصائص السيولة المصرفية وأهميتها 25
الفرع الأول: خصائص السيولة المصرفية 25
الفرع الثاني: أهمية السيولة المصرفية 25
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية وأبعادها 26
الفرع الأول: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية 26
الفرع الثاني: أبعاد السيولة المصرفية 27
المطلب الرابع: مخاطر السيولة المصرفية، إدارتها وضوابط الحد منها 27
الفرع الأول: مخاطر السيولة المصرفية 27
الفرع الثاني:إدارة مخاطر السيولة 28
المطلب الخامس: معايير قياس السيولة في البنوك التجارية 30
الفرع الأول: نسبة الرصيد النقدي 30
الفرع الثاني: نسبة الاحتياطي القانوني 32
الفرع الثالث: نسبة السيولة القانونية 33
الفرع الرابع: نسبة التوظيف (معدل القروض إلى الودائع) 35
المبحث الرابع: البنك المركزي وتجديد السيولة في البنوك التجارية 36
المطلب الأول: سياسة إعادة سعر الخصم 36
المطلب الثاني: سياسة السوق المفتوحة 37
المطلب الثالث: سياسة تغيير النسب القانونية للاحتياطي الإلزامي 38
خلاصة الفصل 42

الفصل الثاني:دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRوكالة بسكرة

مقدمة الفصل 44
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR 45
المطلب الأول: نشأة، تطور وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 45
الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 45
الفرع الثاني: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية 45
الفرع الثالث: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 47
المطلب الثاني: وظائف، أهداف وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية 47

الفرع الأول: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 47
الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 48
الفرع الثالث: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية 48
أولا: الخدمات التقليدية 48
ثانيا: الخدمات الالكترونية 50
المطلب الثالث: مهام وموارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية 51
الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية 51
الفرع الثاني: موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية 52
المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة بسكرة 53
المبحث الثاني: طرق تجديد السيولة في بنكالفلاحة والتنمية الريفية BADRوكالة بسكرة 57
المطلب الأول: خلق الودائع 57
المطلب الثاني: تنمية الأموال الخاصة بالوكالة 58
خلاصة الفصل 59
الخـاتمـة 61
قائمة المصادر والمراجع
الملاحق

قائمة المصادر

والمراجع

1. الكتب

2. أبو حمد، و رضا صاحب. (2002). *إدارة المصارف مدخل تحليلي*. الأردن.

3. أحمد محمد غنيم. (2008). *إدارة البنوك تقليدية الماضي والكترونية المستقبل*. القاهرة: المكتبة العصرية.

4. أكرم حداد، و مشهور هدلوك. (2005). *النقود والمصارف*. الأردن: دار وائل للنشر.

5. الشمري صادق راشد. (2012). *إدارة المصارف*. بغداد.

6. أنس البكري، و وليد صافي. (2012). *النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق*. الأردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع.

7. جلال جويدة القصاص. (2019). *اقتصاديات المصارف والنقود الرقمية*. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي .

8. جميل الزيدانيين. (1999). *أساسيات في الجهاز المالي*. عمان: دار وائل للنشر.

9. حنان الجشعم. (2023). *البنوك المركزية والبنوك التجارية*. الجزائر.

10. ربيع محمود الروبي. (1985). *اقتاصديات النقود والبنوك*. دون مكان النشر: دار الحقوق.

11. سامر جلدة. (2009). *البنوك التجارية والتسويق المصرفي*. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

12. سامر جلدة. (2015). *البنوك التجارية والتسويق المصرفي*. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

13. سليمان بودياب. (1996). *اقتصاديات النقود والبنوك*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

14. سليمان ناصر. (2019). *التسيير البنكي: إدارة البنوك*. عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع.

15. صادق راشد الشمري. (2009). *إدارة المصارف*. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

16. صالح الأمين. (1991). *اقتصاديات النقود والبنوك*. بنغازي: دار الكتب الوطنية بنغازي.

17. عبد الإله جعفر. (1996). *محاسبة المنشآت المالية*. عمان: دار حنين للنشر والتوزيع.

18. عبد الحسين جليل الغالبي. (2015). *السياسات النقدية في البنوك المركزية*. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

19. عبد الغفار حنفي. (2007). *إدارة المصارف السياسات المصرفية*. القاهرة: الدار الجامعية..

20. عبد المطلب عبد المجيد. (2003). *النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ*. مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع الاسكندرية.

21. عقل مفلح. (2006). *وجهات نظر مصرفية*. عمان.

22. محروس حسن. (دون سنة نشر). *إدارة المنشآت المالية: البنوك التجارية*. دون دار نشر: دون بلد.

23.محمد عبد الفتاح. (2006). *إدارة البنوك*. الأردن: دار النشر عمان.

24.محمد مطر، و فايز تيم. (2005). *إدارة المحافظ الاستثمارية*. عمان: دار وائل للنشر.

25.محمد يونس، و آخرون. *أساسيات علم الاقتصاد*. مصر: الدار الجامعية للنشر الاسكندرية.

26.محمود حامد محمود عبد الرزاق. (2013). *اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

27.محمود سحنون. (2003). *الاقتصاد النقدي والمصرفي*. الجزائر: بهاء الدين للنشر والتوزيع.

28.محمود عساف. (1986).إ*دارة المنشآت المالية: البنوك ومنشآت التأمين والبورصات*. القاهرة: مكتبة عين الشمس.

29.مصطفى رشدي شيحة. (1999). *النقود والمصارف والائتمان*. مصر: دار الجامعة الجديدة الاسكندرية.

30.مصطفى يوسف كافي. (2017). *إدارة رأس المال العامل*. قسنطينة الجزائر: ألفا الوثائق.

31.منير اسماعيل شاور، و أمجد عبد المهدي. (2011). *نقود وبنوك*. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

32.هديل عجمي جميل الجنابى. (2014). *النقود والمصارف والنظرية النقدية*. عمان: دار وائل للنشر.

33.هشام جبر. (2008). *إدارة المصارف*. القاهرة: الشركة العربية المتحد للتسويق والتوريدات.

2- المذكرات

1. إشعلال سارة. (2023). فعالية رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية في ظل نظام مصرفي تقليدي. *رسالة لنيل شهادة الدكتوراه* . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر : الجزائر 3.
2. العاني إيمان. (2007). البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية. *مذكرة ماجستير* .قسنطينة: جامعة قسنطينة.
3. آيت وازو زاينة. (2012). مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري. *رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون* . تيزي وزو، كلية
4. الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو: جامعة مولود معمري.
5. بن سعدون سيف الإسلام. (2018-2019). أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية. *مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر في العلوم المالية* . قالمة، علوم التسيير، الجزائر.
6. بن سعدون سيف الإسلام. (2018-2019). أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية. *مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية*. قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة: جامعة 8
7. بن مبروك نور، و أماني حمري. (2022-2023). إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة. *مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة* . قالمة، علوم النسيير، قالمة: جامعة 8ماي 1945 قالمة.

8. بوخاري عبد الحليم، و عبادي عاكف. (2022-2023). أليات رقابة البنك المركزي الجزائري على البنوك التجارية. *مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم القانونية* . برج بوعريريج، كلية الحقوق والعلوم السياسية، برج بوعريريج: جامعة محمد البشير الإبراهيمي.

9. تركية هادفي، و رجاء لبيض. (2016). الآليات الحديثة لرقابة البنك المركزي على البنوك التجارية دراسة حالة بنك الجزائر. *مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)* . تبسة، علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير، تبسة: جامعة العربي التبسي تيسة.

10. سارة أدبوب. (2020). إشكالية فائض السيولة في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2001-2019. *أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية* . الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

11. سعيدة قردوح، و سمية بومزايد. (2019-2020). إدارة السيولة وأثرها على الداء المالي في البنوك التجارية دراسة حالة المؤسسة العربية المصرفية ABC بنك الأردن خلال الفترة 2010-1019. *مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير* . جيجل، قسم علوم التسيير، جيجل: جيجل.

12. شيخ عبد الحق. (2009-2010). فعالية الرقابة على البنوك التجارية. *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير* . بومرداس، كلية الحقوق، بودواو: جامعة أحمد بوقرة.

13. عبد الغني قواوسي. (2013). تجديد السيولة في البنوك التجارية. *مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية* . بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

14. عجلان صباح. (2019). دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية* . بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم والتسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.

15. مريم خوبيزي. (2017-2018). إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية. *أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د* . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3: الجزائر.

16. هاجر بوديار. (2022). دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي. *أطروحة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث* . الجزائر 3، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر 3: جامعة شبوط إبراهيم.

17. بن وسعد زينة، و جميل عبد الجليل. (دون سنة). *واقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل ذلك*. بشار: المركز الجامعي بشار.

18. توفيق قسمية. (2015-2016). تأثير السياسة المالية على القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة. *مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية* . بسكرة، قسم العلوم السياسية، بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.

19. فيروز قطاف. (2010-2011). تقييم جودة الخدمات المصرفية ودراسة أثرها على رضا العميل البنكي- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير* . العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.

20. محمودي مليك، و ملاك سلوى. (2018). *واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك* التجارية في الجزائر.

3. المجـلات:

1. بوشكريط نجيبة، و خلاف فاتح. (2022). دور بنك الجزائر في تكريس الرقابة غير المباشرة على القروض العقارية. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية* ، 805.
2. رجراج وهيبة. (2014). إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية* ، 266.
3. نضال رؤوف أحمد. (2013) العدد *36*. بغداد.
4. عبد الكريم أحمد قندوز. (2023). إدارة السيولةبالبنوك الإسلامية. *دراسات اقتصادية* (صفحة 3). أبو ظبي.

4. محـاضرات:

1. سحنون خالد. (2022). مدخل إلى إدارة البنوك. *مطبوعة بيداغوجية* ، 5.

5. التقـرير:

- التقرير السنوي 2016 لبنك الجزائر. (2017). *التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*

6. القـواتنين:

- نظام رقم 09-02. (2009). *عمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها*. دون بلد النشر: دون مكن النشر.
- قانون رقم 90-10. (1990). *النقد والقرض*.

7. الأنترنت:

(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 20 Mai, 2014http ://www.badr-banq-

- Banq Badr 20 .MAI, 2014
- http://www.banq-badr

الملاحـــق